شبكات التواصل الاجتماعي والحراك السياسي في مصر (الفيس بوك نموذجا)

د/ ايمان نور الدين الشامي*

مقدمه:

أصبح من نافلة القول إعادة التشديدعلي الدور الهام الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي، فقد مثلت انتفاضات ما أطلق عليها الربيع العربي نموذجاً لكيفية توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في خدمة الحراك السياسي[1] من حشد الجماهير وتبادل المعلومات والتنسيق لإقامة الاعتصامات والتظاهرات، وتحولها إلى أداة فعالة للاحتجاج. وقد عكس هذا تشكل معالم ثقافة سياسية جديدة بدأ فيها إعادة الشأن العام إلى مجاله من خلال تحريره من سيطرة السلطة الحاكمة، حيث إن كثيراً من الناس هم فاعلون ومشاركون في أعمال البناء والإنماء، كل من موقعه وبأدوات اختصاصه[2].

ويبدو أن من أهم نتائج هذه الانتفاضات أن " الفاعل الاحتجاجي" لم يعد يتجسد في المناضل الحزبي ولا النقابي، ولا يصدر من الأشخاص المنتمين للوسائط المنظمة والمؤثرة في النسيج الاجتماعي فقط، بل ظهر المحتج بوصفه فاعلا ذا شخصية مستقلة لكنها شبكية، وهذا يعد تجاوزا لمنطق التنظيمات السياسية التقليدية لعدم الاقتناع بجدواها وبعجزها عن قيادة التغيير. إنه حراك سياسي انطلق بمجهود جماعي، وليس من السهل كشف مركزه ومحركه أو معرفة طبيعة آليات اشتغاله ووتيرته.

ومن ثم فالفضل يرجع لتلك الشبكات، ويبدو انه كامن بالأساس في قدرتها الهائلة على ضمان مبدأ ديمقراطية الوصول والنفاذ إلى المعلومات، ثم في قدرتها علي تجاوز احتكار المعلومة من قبل الدولة، والمعرفة من قبل النخب "العالمة"، ثم في إفساح المجال واسعًا أمام الجماهير للإسهام في مناقشة قضايا الشأن العام، بما يقدمه من فرص عديدة للمشاركة المدنية الفعالة والفاعلة[3].

وإذا كان الجيل الأول من هذه الشبكات قد سهل الوصول للمعلومات والأخبار، وأتاح للأفراد إمكانيات إنتاج المضامين بأشكال تعبيرية مختلفة (منتديات حوار، صفحات خاصة، غرف دردشة، مدونات وغيرها)، فإن الجيل الثاني من هذه الشبكات الفيس بوك وتوتير واليوتيوب قد أتاح منابر واسعة للنقاش والحوار وتبادل الآراء والأفكار، وحشد الجماهير لمناصرة قضية من القضايا، أو لتكوين رأي عام حول القائم منها، أو لإثارة إشكاليات مجتمعية لم تكن وسائل الإعلام والاتصال التقليدية تعيرها الاهتمام الكافي، او تمارس الرقابة علي من يثيرها ويطرحها للعلن.[4]

---

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

ازداد الحراك السياسي -سواء في الواقع أو على شبكات التواصل الاجتماعي - بشكل كبير مع فتح المجال العام على مصراعيه منذ 2011 فشهد الحراك دعوات للتفاعل علي الأرض مع السياسات أو مع تصريحات الحكومات أو المطالبة بالحقوق الفئوية، واستمر هذا الأمر حتي منتصف 2013، ومع تصاعد الأزمات السياسية بين النظام السياسي ومعارضيه، رأي النظام أن الحراك في الشارع بتلك الكيفية التي وصل إليها مصدر للعديد من المشكلات بالنسبة له، لذلك حاول النظام حينذاك العمل على حصار كل أشكال الحراك السياسي والحشد الجماهيري، إضافة إلى ما جرى من مأسسة لعملية منع أشكال الحراك والتعبئة والاحتجاج وتقييدها، وذلك من خلال إصدار قانون منع التظاهر في نوفمبر 2013، الذي فرض قيودًا عديدة على عمليات الحراك من الحشد والتعبئة والتظاهر وخنق المجال العام بصورة غير مسبوقة. وقد تعاملت السلطات بعنف شديد مع المعترضين على القانون وتم اعتقالهم وتحويلهم إلى المحاكمة وسجنهم، منهم الناشطون السياسيون علاء عبد الفتاح وأحمد ماهر ومحمد عادل، وغيرهم[5]، بالإضافة إلى إصدار قانون مكافحة الإرهاب في أغسطس 2015[6]بتعديلاته اللاحقة، وقد نتج عن تلك القوانين حالة من الركود في الحراك السياسي على الأرض نتيجة ملاحقة الناشطين على أصداء تلك القوانين، حيث يسمح قانون الطوارئ بحبس الأشخاص لمدد قد تصل لعامين دون محاكمة[7].

ومع هذا التضييق حاول الحراك السياسي إيجاد مجال لاستمراره من خلالشبكات التواصل الاجتماعي بزعم أنها القوة الدافعة لنشأته في 2011، رغم أنه قد شهد أيضا وخاصة بعد 2015 المزيد من التضييق والحصار نتيجة دخول قانون الإرهاب حيز التنفيذ.

لذاتتحدد **المشكلة البحثية**في اختبار الدعوي القائلة بأنه علي الرغم من حالة الحصارالمفروضة من النظام السياسي إلا أن الحراك لم يتوقف بدعوي أن القمع يؤدي الي تغيير اشكال الاحتجاج ولا يوقفه.

أولًا-اهمية الدراسة:

تنبع **أهمية الدراسة** الحالية من محاولة اختبار العلاقة الجدلية بين القمع ومحاولة إغلاق المجال العام وتحولات الحراك باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، فإذا كان الوضع في الشارع قد تأزم وغاب الحراك السياسي، فهل انتهجت تلك الشبكات أشكالا أخرى وخطابا جديدًا تمكنت معه من التغلب على إحكام النظام لسيطرته على المجال العام.

ثانيا: أهداف الدراسة:

1. التعرف علي طبيعة الحراك السياسي وقضاياه في الفترة الممتدة من 2016-2018 بزعم أن الحراك السياسي شهد تحولا في تلك الفترة نتيجة عدد من الأسباب منها: حالة القمع المستمرة منذ 2013 والتي أدت إلى إغلاق معظم مساحات المجال العام سواء في الشارع أو في المجال الافتراضي مع نهاية عام

2015 بدخول القوانين الثلاث المقيدة للحراك (التظاهر/ الإرهاب/ تجديد حالة الطوارئ) حيز التنفيذ حتي وصل الأمر إلى اعتقال عدد من مشرفي صفحات الفيس بوك، تحرير سعر صرف الدولار في أواخر 2015، وما أعقبه من أزمات اقتصادية.

2. استكشاف طبيعة التحولات الجوهرية التي شهدها الحراك السياسي المصري- بدءًا من 2016- على أحد وسائل التواصل الاجتماعي " الفيس بوك".

وفي اطار الأهداف السابقة سوف تجيب الدراسة علي التساؤلات الآتية:

1) هل يمكن الادعاء بأن هناك حراك سياسي علي الرغم من حالات التضييق والانسحاب الذي أصاب اغلب التنظيمات السياسية والاجتماعية في مصر منذ عام 2013؟

2) ماهي طبيعة القضايا والمشكلات التي دار حولها الحراك السياسي- إن وجد -على وسائل التواصل الاجتماعي "الفيس بوك"؟

3) هل شهد الحرك السياسي على الفيس بوك تحولات جوهرية في محاولة لتفادي الحصار الأمني المفروض عليها؟

4) ماهي الأشكال التي طرحت من خلالها قضايا الحراك؟ (اشكال ساخرة/ درامية/ قصصية/ تاريخية/ وثائقية / الاستعانة بمتخصصين/.....إلخ)

5) ماهي الأساليب الجديدة التي انتهجها مستخدمو "الفيس بوك" لإنشاء شبكات اجتماعية توسع مفهوم المجال العام؟

وتختبر الدراسة في جانبها الامبريقى المقولات التالية: **أولها** طبيعة القضايا التي يدافع عنها المستخدمون لشبكات التواصل وما إذا كانت سياسية أم اجتماعيه أم حقوقية/ قانونية. **وثانيها،** الحاضنة الاجتماعية لتلك الشبكات وما إذا كانت مقتصرة على فئات وقطاعات معينة أم أنها تستهدف المجتمع بأكمله.

ثالثًا- الدراسات السابقة

1- دراسة رضوان قطبي[8] والمعنونة "مواقع التواصل الاجتماعي والحراك السياسي في المغرب: دراسة ميدانية على عينة من النقابيين المغاربة". وقد هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدى مشاركة النقابيين المغاربة فيما يتعلق بالحراك السياسي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، والتعرف علي موضوعات ذلك الحراك التي يشاركون فيها. وما هو الدور الذي قامت بهتلك المواقع في الحراك السياسي بالمغرب من وجهة نظر النقابين. واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان، وتوصلت إلي عدد من النتائج منها أن مانسبتهم 86.5% من النقابيين يشاركون في الحراك السياسي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مما يعكس طبيعة الاهتمام والتفاعل التي يوليهاالنقابيون لموضوعات الحراك، خاصة وان طبيعة الاهتمام والمشاركة ترتبط بطبيعة الادوار والمهام التي تؤديهاالنقابات. إضافة الي تنوع دوافع استخدام النقابيين لمواقع الشبكات

الاجتماعية، حيث جاء دافع إتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية في المرتبة الاولى، وهذا يرجع إلى ان الاهتمامات المتعلقة بتوسيع مساحات الحرية والحقوق لدى النقابيين أصبحت تحتل مكانة متقدمة في استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي.

2-دراسة عبد الرحمن امسيدر، فتح الله الدغمي وفريد التومي والمعنونه ب "الحراك الاجتماعي في زمن شبكات التواصل الاجتماعي، المغرب نموذجا"[9]،وهدفت الدراسة إلي معرفة دور شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي والاجتماعي بالمغرب سنة2011، وحاولت الاجابة عن السؤالين التاليين: هل تشكل شبكات التواصل الاجتماعي عاملاموجها في ديناميات الحراك السياسي والاجتماعي؟ وهليمكن الحديث عن حراك سياسي إلكتروني؟، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي, وأداة الاستبيان، وقد إجري البحث الميدانينهاية شهر مايو2012 تزامنا مع حركة ٢٠ فبراير. وخلصت الدراسة الي جملة من النتائج كان من أهمها ان شبكات التواصل الاجتماعي لعبت دورا كبيرا في التعبئة السياسية والاجتماعية بالمغرب.

3-دراسة سحر خميس وبول جولد وكاثرن فون بعنوان " ما وراء ثورة الفيس بوك في مصر وانتفاضة يوتيوب:مقارنة السياق السياسي واستراتيجيات الاتصال"[10]، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وهدفت إلى وصف كيفية استخدام النشطاء السياسيين لأشكال الاتصال الجديدة خاصة الرقمية, ووسائل التواصل الاجتماعي مثل: تويترو فيسبوك ومواقع تبادل الفيديو كأدوات لتسليط الضوء علي انتهاكات النظم السياسية ضد مواطنيها. وتشجيع صحافة المواطن وتشكيل الراي العام وتنظيم وتعبئة المواطنين, كما اهتمت الدراسة بالكيفية التي تم بها التكامل بين النشطاء علي مواقع التواصل والنشطاء على ارض الواقع. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من اهمها: أن التكنولوجيا لا تسبب التغيير السياسي ، ولكنها تقدم وتوفر قدرات جديدة، بعبارة أخرى, فإن الجهات النشيطة والفاعلة علي المستوى السياسي هي التي تسبب التغيير السياسي الحقيقي حيث كانت إرادة الشعوب العربية وتصميمها علي تحقيق التغيير في بلادها الدافع القوي والرئيس وراء الثورات العربية. وتعززت هذه الارادة بواسطةانتشار وسائل الاعلام الجديدة والتي كانت بمثابة الحافز لعملية

التعبئة والحشد للعمل السياسي علي ارض الواقع.

4-دراسة يحي اليحياوي المعنونة " الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب:مظاهر التحكم والدمقرطه"[11] وهدفت هذه الدراسة إلى مساءلة وظيفة ودور شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب واثرها علي حركية المجال العام في ضوء تجربة 20 فبراير 2011. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج ابرزها: ان الشبكات الاجتماعية قد أسهمت حقا وحقيقة في تأسيس مفاصل المجال العام بالمغرب، ليس فقط بخصوص فضاء النقاش والحوار الذي فتحته أمام الجمهور، ولكن أيضا كونها أفسحت لهذا الأخير سبل الاسهام غير المباشر في اتخاذ القرار، ولعل تجربة٢٠فبراير وما تلاها، خير نموذج علي ذلك.ان شبكات التواصل الاجتماعي

بالمغرب لم تسهم فقط في إعادة تشكيل المجال العام، بل أسهمت أيضا في توسيع نطاقه، وتمديد فضاء فعله وتفاعله. ومن ثم، فالمجال العام الواقعي لم يعد محصورا في الأطر الجغرافية أو السياسية أوالثقافية التي كانت ترسم حدوده، بل بات له رافد معتبرعلي الشبكات، يطول من خلاله جمهورا ذا هوية افتراضية خالصة، وليس لبعض منه ادني فكرة عما هو المجال العام المادي.

5-دراسة عالية احمد عبد العال والمعنونة ب"شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعبئة الحركات الاحتجاجية الجماهيرية "[12]،والتي توصلت الى عدة نتائج من اهمها ان الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والفيس بوك على وجه التحديد هي الوسائل الأهم في التعرف والمشاركة في الحركات الاحتجاجية وذلك للثقة في مصداقية تلك الصفحات وللقائمين عليها وان نسبة كبيرةمن المشاركين الفعليين في الوقفات الاحتجاجية شاركوا كرد فعل لتعرضهم لشبكات التواصل الاجتماعي وان اهم الادوار التي تؤديها شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر العينة هي الكشف عن الحقائق ثم الامداد بالمعلومات والتعريف بأماكن المظاهرات.

6-دراسه حاتم سليم العلاونة عن "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري:دراسة ميدانية على النقابيين في إربـد "[13]، استهدفت الدراسة التعرف على أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الطفرة النوعية التي أثارت جدلا واسعا بين المهتمين وصناع القرار، حول هذا النوع من أدوات الاتصال الجماهيري، وقدرتها على التأثير في المجتمعات العربية، وقد استخدم الباحث منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي الي جانب أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من اهمها اعتماد النقابين الاردنيين علي مواقع التواصل الاجتماعي اكثر من الوسائل التقليدية في تكوين الآراء تجاه موضوعات الحراك الجماهيري لأنها تقدم الحقيقة، فضلا عن أنها تسمح بحشد الجماهير وراء موقف معين.

والدراسات السابقة علي تنوع موضوعاتها قد اقتصرت علي محاولة استكشاف دور الشبكات الاجتماعية في عملية التعبئة والحشد للاشتراك في الحراك السياسي، وانتهت الي بيان اهمية ومحورية تلك الشبكات. ولكن ما دور هذة الشبكات عندمحاولة إغلاق المجال العام و وهل اسهمت في تحولات الحراك من حيث اشكالة وموضوعاتة.

رابعا-منهجية للدراسة

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية لذا تم استخدام المنهج الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة الي جانب استخدام أداة تحليل المضمون.

1-عينة الدراسة

بتطويع أداة **تحليل المضمون**[14] لعدد من صفحات الفيس بوك، تم اختيار **عينةعمدية**من تلك الصفحات والتي تهتم بالأمور الحياتية والمعيشية للمواطنين، بزعم أن السياسة تتعلق بالحياة اليومية للمواطنين وليس فقط بعلاقات

النخب.وخضعت تلك الصفحات للتحليل منذ يناير عام2016-مايودج 2018،وقد تم اختيار تلك الفترةلدخول القوانين الثلاث المقيدة للحراك (التظاهر/ الإرهاب/ تجديد حالة الطوارئ) حيز التنفيذ مع نهاية2015.

طبيعة الصفحات موضع التحليل:

تم اختيار الصفحات التالية:

1- كل من **صفحتي سوزان مبارك وحسني مبارك،** حيث إنهما يمثلان نموذجا للسخرية السياسية حيث أدي الاستمرار الدائم للأزمات والاضطرابات الي ظهور أساليب للتعبير والمقاومة أكثر اعتمادا علي الأداء المشهدي، وعلي موروث تتقنه وتبدع فيه الجماهير باختلاف ثقافاتهم والسمات العامة لكل منهم، فظهر جيل جديد من أدوات الاحتجاج بعيدا عن العنف والغضب، علي رأسها السخرية السياسية والتي تعتبر في الحالة المصرية ممارسة طبيعية[15].

وتعرفالسخرية بأنها "طريق خاص للتعبير عن المفاهيم الاجتماعية، والسياسية، وبعبارة أخري تعتبر السخرية طريقا للكشف عن الحقائق الناتجة عن فساد الفرد أو المجتمع في حالة من الاستهزاء والسخرية، لاقتلاع جذور الفساد، والحقائق التي لا يجوز للإنسان أو يتعذر عليه أن يتطرق إليها بشكل مباشر وجادّ[16]".

وتعد السخرية من أهم وسائل التواصل، حيث توجد علاقة بين السخرية والخصومة وهي تعد سلاحا لمواجهة الأزمات لما لها من قدرة علي إخفاء الضغينة ولكنها في الوقت ذاته وسيلة للهجوم، ولكن باختلاف كونها تؤدي الي إحداث نتائج أقل وطأة مقارنة بالوسائل الأخرى الأكثر جرأة في التعبير والتي قد يترتب عليها في أغلب الأحيان ردود فعل أكثر عنفا. وفضلا عن كونها وسيلة للهجوم فهي أيضا وسيلة لرفع معنويات من يلجأ اليها بهدف إضعاف وتقويض معنويات المستهدف منها[17].

2-صفحة **"علشان لو جه ما يتفاجئش الصحة"،** وتم اختيارها لأنها تهتم بالقطاع الصحي ويعد أحد أهم ملفات السياسات العامة، ومن جانب آخر تتفوق على مثيلاتها اللائي ظهرن في نفس الفترة مثل "علشان لو جه ما يتفاجئش التعليم أو النقل" وذلك لارتباطها بفاعلية نقابة الأطباء وحراكها على الأرض لمطالبتها بحقوق الأطباء وهي الحالة الوحيدة في تلك الدراسة التي ما تزال تستطيع تعبئة والحشد للحراك النقابي على الأرض.

3-**الموقف المصري،** وتمت دراستها لأنها صفحة تهدف للتوعية حول قضايا السياسات العامة، والجديد في محتواها هو طرح بدائل للرؤى الحكومية لحل الإشكاليات التي تواجهها الدولة المصرية، وتعد بذلك من أوائل الصفحات التي تحاول طرح بدائل عامة، فعلى سبيل المثال في بوست بتاريخ 21 مارس 2018، تقيم فيه الصفحة تجربة الدعم النقدي المقدم من قبل الدولة إلى الفقراء، وقبل نهاية البوست تري أن ذلك الدعم لا يكفي لمحارب الفقر في مصر ثم تطرح بديل وهو تبني سياسة

متكاملة للحماية الاجتماعية تستطيع المحافظة على القيمة الحقيقية لامتيازات الطبقة الوسطى كي لا تهبط فئات منها للفقر، وبنفس الوقت تتوسع في الدعم للفئات الأفقر.

الصفحات الأربع تحاول تجاوز حالة القمع الآتي شرحها بالابتعاد عن مواجهة النظام بشكل مباشر حيث تعارض السياسات العامة المنفذة من قبل الحكومات المتعاقبة، بالإضافة إلى تجاوزها لحالة الاستقطاب السياسي الموجودة من قبل والتي أسهمت في فشل الحراك بعد 25 يناير، بالإضافة إلى أنه وبالتركيز على السياسات العامة فتلك الصفحات تخلق مجال عام سياسي مختلف ومتحول عن المجال السابق يبدو أكثر نضجًا في محاولة رؤيته للأزمات التي تعيشها مصر، مما يعني أن الحراك موجود ويتفاعل بشكل آخر غير المتعارف عليه

2-تحديد فئات التحليل

وهي الفئات التي تم التحليل في ضوئها، وقد صيغت بما يتفق وطبيعة البحث وأهدافه وتساؤلاته التي يسعي للإجابة عنها، وواقع المادة وطبيعتها، وروعي أن تكون هذه الفئات جامعه شاملة قدر الإمكان، بحيث يمكن عند تصنيف القضايا التي يتضمنها محتوي المنشورات الالكترونية "البوستات" أن توضع كل مجموعة داخل فئة محددة وواضحة، وبالتالى عند تصنيف القضايا التي تتضمنها الصفحات توضع كل مجموعة داخل فئة محددة وواضحة، وقد تطلب ذلك وضع تعريف إجرائي محدد لما تعنيه كل فئة من الفئات التحليلية، وبذلك يمكن ضمان ثبات النتائج إذا ما أعيدت الدراسة مرة أخري بغرض التعرف علي مدي ثبات نتائج التحليل، وقد تمثلت هذه الفئات فيما يلي:

1)- **فئات الشكل:**

تمثلت في:

1-صفحات ساخرة وما تعرضة من منشورات الكترونية.

2- صفحات تهدف للتوعية حول قضايا السياسات العامة بصورة علمية وموضوعية.

3-صفحات تهتم بعرض قضايا السياسة العامه، والسياسة العامة تدور في فلك أربعة محاور هي: من يأخذ وماذا ومتى وكيف؟ فهي عملية تخصيص أو توزيع الموارد والخدمات العامة[18].

2) -**فئات المضمون والخاصة بقضايا السياسة العامة**:

الأزمة الاقتصادية:تعرفبأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، ويصاحبها عدد من المظاهر منها: انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار للعلاقة المرتبطة فيما بينهما، وارتفاع معدلات البطالة إلى جانب تدهور الدخول والأجور والأرباح. ويتفرع منها الفئات التالية:

رفع الدعم: يقصد بالدعم الدور الذي تقوم به الدولة للحفاظ علي مصالح ومستوي معيشة قطاع عريض من المواطنين، سواء كان مباشرا علي شكل خروج أموال من الخزانة العامة لبعض الجهات لتمويل حصول المواطن علي السلعة بأسعار مناسبة مثل السلع التموينية. أو غير مباشر وهو الاموال لتغطية الفرق بين تكلفة السلعة وسعر بيعها بالأسواق مثل البنزين والسولار[19].

التضخم: انخفاض في قيمة النقد، فعندما تزداد كمية النقد التي يتداولها الناس بسرعة أكبر من تزايد المنتجات التي يستطيعون اقتناءها فان العملة تفقد من قيمتها، فالعلاقة بين حجم الكتلة النقدية والتضخم علاقة إيجابية قوية. إن مصدر التضخم يكمن في ارتفاع الطلب بسرعة أو انخفاض العرض بنفس الدرجة أو في كليهما، فعندما يتجاوز نمو الأجور نسبة زيادة الإنتاجية أو عندما ترتفع تكلفة استيراد المواد الأولية كالنفط أو عوامل الإنتاج كرأس المال فإن مؤشر التضخم يرتفع بسرعة[20].

البطالة: وتعنى عدم وجود فرص للعمل للفرد القادر على العمل والراغب فيه، ويسمى هذا الفرد بالعاطل عن العمل، سواء كان أول مرةٍ يدخل سوق العمل أو أنه قد عمل قبل ذلك واضطر لتركه لأي سببٍ كان[21].

أزمة القطاع الصحي وهو التدهور التي تشهده المستشفيات الحكومية من نقص أطباء ونقص في المستلزمات الطبية والجدل حولهما، وما يندرج تحتها من:

مشكلات الأطباء والمقصود بها الأزمات التي شهدها وضع الأطباء من القبض والاعتداء عليهم بالإضافة إلى مشكلات الرواتب وبدل العدوي.

أزمة الأدوية وهي الأزمة التي ظهرت في قطاع الأدوية وصناعتها عقب حالة التضخم السابق ذكرها من نقص في الأدوية وارتفاع أسعارها.

لوم الشعب على القيام بثورة والمقصود بها لوم الشعب على الوضع الحالي واعتباره هو المسؤول الأول عن ذلك نتيجة للقيام بثورة 25 يناير وما تبعها من مشكلات اقتصادية.

مشكلات القوانين والمقصود بها المشكلات التي تطرحها القوانين الصادرة في البرلمان، فعلى سبيل المثال المشكلات التي يطرحها قانون الجمعيات الأهلية على حجم وتأثير المجتمع المدني من حيث النوعية والكيفية.

الفساد العام: ويتضمن كل شكليكون الموظف العام طرفا فيه[22] سواء كان إداريا مثل الرشوة والاختلاس أو سياسيا مثل تزوير نتائج الانتخابات[23]، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكاً للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل، ومن ثم يُعدُّ سلوكاً غير مشروع من ناحية، وغير قانوني من ناحية أخرى.

وحدات تحليل المضمون: تم اختيار وحدة التحليل علي أسس موضوعية مستمدة من طبيعة العينة موضع التحليل، وعلي هذا اعتبر المنشور الالكتروني "البوست" وحدة السياق، والفكرة التي تعكس قضية هي وحدة العد والتي تم علي أساسها عملية التصنيف وفقا للفئات التحليلية.

إجراءات صدق وثبات التحليل:

لقياس الصدق الظاهري، وهو صلاحية الأداة لقياس ما يهدف إليه البحث، تم عرض الاستمارة بما تتضمنه من فئات علي عدد من المحكمين[24]، وقد اسفر ذلك عن درجة عالية من الاتفاق بين المحكمين.

ولقياس الثبات في التحليل عبر الزمن تم تحليل مضمون المنشورات الالكترونية "البوستات" في فترتين زمنيتين مختلفتين باستخدام نفس الفئات والوحدات التحليلية، ولم نجد أي اختلاف ملحوظ بين النتائج التي تم التوصل إليها في الفترة الثانية عن الأولي.

خامسًا-: مفاهيم الدراسة:

الحراك السياسي: ينتمي مفهوم الحراك إلي أدبيات علم الاجتماع ويقصد به تغير الوضع الاجتماعي لشخص أو مجموعة ما عبر الانتقال من طبقة أو فئة اجتماعية صعودا أو هبوطا أو التحرك داخل المجموعة أو الفئه ذاتها. الحراك السياسي إذن هو انتقال أو تغير في المركز أو المكانة السياسية نتيجة سلوك سياسي معين، وبالتالي فكل سلوك سياسي يهدف إلي التأثير علي تقسيم السلطة في المجتمع ينتج عنه حراك سياسي ولو محدود ويقع الحراك السياسي ما بين إبداء الآراء والأطروحات وإصدار البيانات التضامنية والتنديديه، والتعليق علي القضايا والأحداث السياسية الداخلية والإقليمية والدولية[25].

وقد يتصاعد علي شكل احتجاجات واعتصامات قد تصل إلي حد الثورة والعصيان المدني، وذلك حسب طبيعة ممارسات النظام الخاطئة، والظروف المحيطة، وعنوان الحراك ومحركه الرئيسي قد يكون سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو أمنيًا أو مجموع هذه العناوين[26].

التعريف الإجرائي للحراك السياسي: وتقصد الدراسة بالحراك السياسي كافة الفعاليات السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع، من مسيرات واحتجاجات ومظاهرات وحراك طلابي واعتصامات، ونقاش سياسي وحوارات مفتوحة حول عدد من الموضوعات السياسية، مثل محاربة الفساد، القضايا الاقتصادية، ودور الجيش في السياسة في مصر، والانتخابات البرلمانية أوالرئاسية.

وللحراك السياسي أشكال متعددة تحكمها الظروف والأحوال والدوافع، وقد يبدأ بفكرة وينتهي بعصيان مدني او ثورة وبينهما تكون اعتصامات ومسيرات ومظاهرات، وقد يستمر الحراك فترات طويلة وقد ينتهي بزوال الأسباب والدوافع أو تحت إجراءات النظام[27].

المجال العام: يعدالفيلسوف الألماني هابرماس أول من صك مصطلح المجال العاموعرفه بأنه هو المجال الذي يأتي فيه الأفراد ويتركون مصالحهم الخاصة الفردية لكي يقوموا بالنقاش حول الشأن العام، وليس العمل او المصلحة الشخصية، وليس العام بمقتضي الالتزام القانوني،وهو عام حيث ان إمكانية الوصول إليه مفتوحة

أمام كل المواطنين. ويوجد المجال العام عندما يجتمع هؤلاء الأشخاص لتباحث شأن عام طواعية وبدون التعرض للقهر، ومن ثم فهو يتطلب حرية التجمع، وحرية التعبير عن الآراء، كما يجب أن يكون النقاش عقلانيا ليمارس وظيفته النقدية[28].

ويكون المجال العام مجالا عاما سياسيا عندما تكون النقاشات حول ممارسات الدولة، لأن الدولة بالتعريف يجب ألا تكون جزءاً من المجال العام، لأنه من المفترض أن يكون خاليا من علاقات القهر التي تقوم الدولة باحتكارها، ومن ثم فإن الدولة وما تملكه من قوة تعد نظيرا للمجال العام، وهو يتوسط المجتمع والدولة[29].

والجدير بالذكر أن المشاركين في المجال العام لا يعرف بعضهم بعضا ولكن لديهم إدراك وفهم مشترك حول قضية ما أو الاهتمام بحدث معين أو التعبير عن وجهة نظر محددة تجاه المجتمع، ويمكن لأي فرد أن يشارك بآرائه بعد ان ساعدت وسائل التواصل الجديدة في الخروج من المجال الخاص إلي المجال العام الأوسع.

ونتيجة لذلك يتسع المجال السياسي ومجال النخبة ليضما فاعلين آخرين، لديهم القدرة علي التأثير في الرأي العام باستخدام تلك الوسائل الجديدة، وخاصة مع سرعة وسهولة الوصول للمعلومات بالنسبة للقضايا الداخلية والخارجية، وذلك من خلال نموذج معرفي يتكون من ثلاثة أضلاع هي: جمع المعلومات والتعليق عليها ثم التحاور بشأنها وبما يتيح الفرصة لتبادل الأفكار والآراء في نطاق ضيق أولا ثم تنتقل الي شبكات عامة أوسع انتشارا، وفضاءات الكترونية تهدف الي التأثير في المجتمع، وهكذا ففي مساحة المجال العام ينشأ الخطاب العام وكذلك يتشكل ويصنع الرأي العام[30].

وهناك عدد من المعايير التي تجعل المجال العام "عاما" وهي أولا: أن يتضمن المساواة بعيدا عن أي تمايزات أو تفاوتات اجتماعية، فالمساواة تجعل الحجة الأفضل تسود بغض النظر عن هيكل التراتبية الاجتماعية. ثانيا: أن يتناول الشأن العام المشترك وهو يصبح كذلك إذا كان متاحا للجميع المشاركة في النقاش حوله. وثالثا: ان العام يكون شاملا للجميع[31].

سادسًا: أزمة المجال العام في مصر:

عاني المجال العام في مصر من قبل حراك 25 يناير 2011 من عدد من الإشكاليات أهمها غياب دور الوسائط التقليدية في تحريكه، حيث عجزت الوسائط السياسية التقليدية المتمثلة في الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التقليدية عن الاستجابة لطموحات الشارع ومطالبه ولم تستطع تلبية احتياجاته السياسية.

إن القاسم المشترك الأكبر لهذا الحراك هو أن صدارة المشهد الاحتجاجي التغييري لم يكن من نصيب الوسائط السياسية والإعلامية التقليدية. حيث ارتكز الفعل الاحتجاجي على تحركات شعبية عفوية وسلمية غير مؤطرة داخل أي إطار سياسي أو ثقافي أو إيديولوجي محدد.

فالأحزاب السياسية: أداؤها الوظيفي ضعيففهي غير متواجدةفي الشارع السياسي، وغير قادرة علي اجتذاب المؤيدين، والتأثير في الجماهير، ولديها ضعف واضح في القدرة علي الدخول في الانتخابات. وبفعل حضورها الباهت في حياة المجتمع، وتحولها من مؤسسات تمثيلية للتأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب إلى قنوات مغلقة تغيب فيها مظاهر الشفافية والممارسة الديمقراطية، أصبحت تستقبل وتنتج فقط نخبا لا تستحضر سوى مصالحها عبر تبرير الخطابات السائدة[32].

فقد أصبح الفاعل السياسي الحزبي يتميز بالضعف أمام بلورة فعل سياسي منتج للتغير والتحول[33]، فهو لا يقدم مشروعات تخدم المواطنين، وبرامجه غير قادرة للوصول اليهم، مما أدى إلى عدم اقتناع أكثرية المواطنين بفاعلية الأحزاب والنظر إليها باعتبارها أحزاب أشخاص، غير واضحة البرامج ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع[34].

وتتحمل الأحزاب جزءا من هذا القصورولكن الجانب الآخر من المسئولية يعود الي المناخ السياسي والقانوني الذي يحيط بهذه الأحزاب عند نشأتها وعند ممارستها للعمل السياسي ويقصد بذلك المنظومة القانونية التي تحكم عمل الأحزاب وتحد من قدرتها علي مباشرة أنشطتها وقدرتها علي القيام بوظائفها من حيث التجنيد والتعبئة[35]. فالتشريعات تعد الأساس الناظم لأهم أشكال المعوقات التي تحاصر عمل الأحزاب أو تساعدها علي العمل والحركة وتأدية وظائفها.

فهي التي تتيح للمواطنين المشاركة الفعالة والآمنة في العمل الحزبي، وتتيح للأحزاب الوجود او المنع. فالموافقة علي تشكيل الأحزاب منوطة بلجان حزبية حكومية لاتجيز أية أحزاب خارج السرب العمومي، ولذلك تلجأ أحزاب كثيرة الي القضاء ابتغاء إنصافها وإجازتها وهذا قد يأخذ سنين عدة فيظل الحزب مصنفا تحت التأسيس وما يعنيه ذلك من عدم الاستقرار فتصبح فرصته في استقطاب المواطنين الي عضويته ضعيفة، إن لم تقم اللجان المشار اليها بحله بما تملك من صلاحيات[36].

إضافة الي وجود قوانين تحد من حركة الأحزاب وتطبق علي أحزاب المعارضة دون غيرها، وهي تقيد بنسب متفاوتة قدرة هذه الأحزاب علي تأدية دورها من جانب، وتشيع من جانب آخر مناخا من الخوف عند المواطنين بحيث يعزفون عن الإقبال علي عضوية تلك الأحزاب ويخشون التعامل معها[37].

أما وسائل الإعلام التقليدية: فعلي الرغم من أنها تلعب أدواراً هامة في المجتمع، فهي تمثل العنصر الأساسي في التأثير على الرأي العام، وتشكيل توجهاته إزاء مختلف القضايا، إلي جانب تعزيز قنوات المشاركة العامة[38] والعمل كرقيب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسئولين العاميين للمساءلة عن أفعالهم أمام الرأي العام، إلا أنه من الملاحظ عليها الابتعاد الفاعل عن الحراك والتأثير وسط الشارع بالشكل المطلوب، وعدم قيامها بالأدوار المنوطة بها حيث يتم التركيز على الأخبار الرسمية التي تحتل الصدارة في الصحف والإذاعة والتلفزيون،

ويخصص لها وقتاً أكثر وأهم، وذلك مقابل تهميش الأخبار التي تهم قطاعات واسعة من المواطنين أو تمسحياتهم اليومية،وهذا يؤدي إلى فقدان مصداقية الإعلام وانعدام ثقة المواطن فيه،إلي جانب ان المواد الإعلامية في الصحف والإذاعة والتلفزيون يغلب عليها طابع السرد والوصف والتقريرية وتقديم الوقائع والأحداث بشكل منعزل عن التحليل المتعمق لتفسير دلالات الأحداث وسياقاتها العامة السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. مما لا يساعد المواطن على فهم الأحداث والوعي بخلفياتها، وهو ما يؤدي إلى سلب حق المواطن في الإعلام والمعرفة[39].

هذا إلي جانب وجود مجموعة كبيرة من التشريعات القانونية والتي تقيد حرية العمل الإعلامي بشكل أو آخر بغرض الرقابة والتحكم في حرية الوسائل الإعلامية، وملكيتها إضافة إلي تغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، او بانفراد السلطة التنفيذية بحق اغلاق الصحف والقنوات التلفزيونية بإجراءات إدارية دون اللجوء للقضاء.[40] فالإعلام يعاني من ثقل القيود السياسية للنظام السياسي والتي تحاول أن تتحكم في صناعة الخبر والتأثير علي مدركات المتلقين وفي صياغة مدركاتهم وتوجهاتهم السياسية والفكرية[41]، وبشكل عام هناك غياب الشفافية والتدفق الحر للمعلومات والأخبار،وعدم الإقرار بأن ملكية الدولة لوسائل الإعلام يعني ملكية الشعب لها، أدى إلى أن السياسات الإعلامية لم تكن تستجيب لاحتياجات المجتمع وآمال المواطنين،وهذا ما أدى إلى غياب قوة وتأثير الرأي العام لضعف وسائل الإعلام وعدم اهتمامها بمطالب وخيارات المواطنين.

<u>وبالنسبة للمجتمع المدني :</u> الذي يشير الي مجموعة متشابكة من المنظمات الحقوقية والخيرية والنقابات المهنية والتي تنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين[42] الي جانب انها أداة توعية جماهيرية من خلال مناداتها بالواجبات والحقوق والمتابعة لأشكال إنتهاكات حقوق الانسان، وهذا يتطلب ثقافة سياسية تقوم على المشاركة والاختلاف والتعددية وتساهم بالتالي في خلق فضاءات اجتماعية وسياسية جديدة[43]،هذا الي جانب طبيعة النظام السياسي القائم فالأنظمة غير الديموقراطية تعمل علي تحجيم أدواره ونشاطه، فهي تنظر الية باعتباره أداة لتدسمير قوتها وسيطرتها علي الحكم، لهذا تحاول الحكومات الاستبدادية ان تربط بين منظمات المجتمع المدني والاستهداف الخارجي للدول المعادية حتي تكتسب الشرعية للقضاء عليها والتقليل من أدوار الفاعلين المدنيين[44].

وتعاني معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي من التوتر في العلاقة مع أجهزة الدولة ونظامها السياسي الذي " يضع ضمن أولوياته الأولى مراقبة فضاء الفعل السياسي والاقتصادي والثقافي مراقبة شديدة، مما يستحيل معه ظهور أية مؤسسة أو تنظيم جماعي لا يحظى بالموافقة المسبقة لأجهزة النظام المختصة"[45].

شهد المجال العام فى مصر في السنوات السابقة لحراك 25 يناير 2011 حالة من الانفتاح عجزت عن مواكبته الوسائل التقليدية السابقة وكانت تأثيرها في زيادته هامشي، وذلك الحراك كانت له العديد من الدلائل منها: الانفتاح الإعلامي وكثرة

القنوات الفضائية وانتشارها بين الطبقات المختلفة، مما سهل من وصول المعلومات وانتشار الوعي، التوسع في الفضاء الإلكتروني مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي والثورة التكنولوجية الذي شهدها هذا المجال، واتساع المدن والقدرة على المزيد من الحركة الفعلية بينها، بالإضافة إلى الحراك في الشارع نفسه وطرح القضايا السياسية من خلاله[46]،هذا بالإضافة إلى أن الفيس بوك بشكل خاص خلق مساحات تفاعلية أخرى لم تكن موجودة أو متاحة من قبل للفواعل الاجتماعية الناشئة وهم عموم جمهور الناس وخاصة الشباب ومن تلك المساحات:

المساحة الأولي الثقافة الالكترونية (Cyberculture)، التي تم تشكيلها في نطاق هذه المواقع الافتراضية الجديدة، فكانت وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيس بوك جاءت لتؤسس نوعاً جديدًا وغيرمألوف بالنسبة لمجتمعنا وهو السياسة الافتراضية التي تتفاعل مع كافة المعطيات والقضايا التي تفرزها البيئة الواقعية ولتكون صوتًا لكثير من الشباب، لتنجح في زحزحة أسقف التعبير المتدنية التي وضعتها مؤسسات النظام التقليدية وذلك لأنها عبارة عن فضاء شبكاتي جوهره افتراضي لا صلة له بالحدود الجغرافية السياسية المعروفة، تسوده حركة دائبة مستمرة، ويتعمق وجوده من خلال الفيض المعلوماتي الدائم، كما أنها برزت بصورة عشوائية واستمرت كذلك مما ساعد على ابتعادها عن أنظار الرقابة والسيطرة والقمع التي تمارسها الأجهزة التنفيذية للدولة ومؤسساتها الأمنية[47].

المساحة الثانية تتعلق بالدور الذي لعبته هذه المواقع الافتراضية في نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية، وتوعية الشباب بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن كما جاءت في المواثيق والإعلانات الدولية، وكما تتناولها التشريعات والقوانين الوطنية، وذلك من خلال العديد من الأنشطة والفاعليات التي اهتمت بنشر ثقافة المواطنة القائمة على قيم المساواة وعدم التمييز والمشاركة والتعددية والتسامح والمسئولية الاجتماعية وغيرها.

والمساحة الثالثة هي تأكيد مستخدمي تلك المواقع على مشروعية حق الموطن في التعبير عن احتجاجه لمنع حقوق عنه بالوسائل الجماعية ومنها الدعاوي القانونية والإضرابات والاعتصام والوقوف الاحتجاجي والتظاهر السلمي والعصيان المدني، مما ساهم في بث روح جديدة في أوصال الشعب المصري وأعطاه أساليب جديدة لم يألفها من قبل في مقاومته واحتجاجه على السلطة وقراراتها، وقد ظهرت هذه الوسائل بوضوح في عدد من الدعاوي والحملات التضامنية أو الاحتجاجية تجاه مجموعة من الأحداث والقضايا السياسية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة الماضية[48].

أما المساحة الرابعة فتتعلق بالدور الذي لعبته هذه المواقع في تحقيق قدر كبير من التواصل والتشبيك بين المجموعات الشبابية وعدد كبير من المثقفين والأكاديميين والسياسيين والصحفيين المهتمين بعمليات الإصلاح والتغيير السياسي في المجتمع المصري، ونتج عن ذلك ما يمكن تسميته بالتعبئة والتجنيد السياسي للشباب تجاه عدد من القضايا والتوجهات السياسية، ومنها على سبيل المثال تفاعل وتضامن عدد كبير

مـن نشـطاء الفـيس بـوك مـع الحملـة التـي دشـنها عـدد مـن الناشـطين السياسـيين والشخصـيات العامـة ونـواب مجلـس الشـعب ضـد عمليـة تصـدير الغـاز الطبيعـي إلـى إسرائيل[49].

وتتعلق المساحة الخامسة بانتشار ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية بظاهرة إعلام المواطن، Citizen Journalism، وذلك بفضل الطبيعة التفاعلية التي تتميز بها هذه المواقع الافتراضية الجديدة والناتجة عن تزايد حجم التقنية المستخدمة فيها وترجمته في وسائل مثل: الخوادم أو السيرفرات الضخمة، والحوائط النصية والمرئية، ومجموعات التفاعل، والرسائل المجانية، وقواعد البيانات المتطورة وغيرها، كل هذه العوامل قد مكنت مستخدمي المواقع من أن يكونوا بمثابة منتجين للمحتوى الإعلامي (نص- صوت- صورة- فيديو).

وفي مساحة سادسة يمكن القول أن شباب تلك المواقع قد نجحوا في تدشين جيل جديد، وغير مألوف من منظمات المجتمع المدني في الواقع المصري، وهو الجيل الذي يمكن أن نطلق عليه المجتمع المدني الافتراضي " Virtual CivilSociety حيث يميل إلى جمع الناس يتشاركون الرأي حول حول قضية أو حدث معين دون وجود قواعد وإجراءات التسجيل الروتينية بصورة أقل في رسميتها من منظمات المجتمع المدني التقليدية، وهو الأمر الذي سمح لمستخدمي الفيس بوك بإطلاق العديد من المبادرات، والمشاركات الشعبية والعفوية التي تنوعت أهدافها على خط متواتر بدأ من الرغبة في تقديم الدعم المادي والمعنوي لبعض فئات المجتمع المهمشة[50].

ومن الملاحظ أن هذا السياق الجديد فى المجتمع المصرى قد أدى إلى انتقال متبادل من الفواعل الاحتجاجية بين الشارع وتلك المواقع بشكل دائم فما يحدث عليها ينتقل إلى الشارع بدرجة ما وما يحدث في الشارع ينتقل إليها بدرجة ما، واتضح ذلك الانتقال المتبادل المباشر مع مقتل خالد سعيد في يونيو 2010 ، فقد أثار مقتل خالد سعيد والتبريرات الأمنية التي نتجت عن مقتله حفيظة الشباب ، فتم الربط بين الفضاء الإلكتروني والشارع بشكل كبير، تمثل هذا الربط في صفحة على الفيس بوك أطلقت على نفسها "كلنا خالد سعيد"؛ ونتيجة لكونها صفحة عامة وليس مجموعة منغلقة على عدد أفرادها أو حساب شخصي فقد ساعد ذلك على انتشار الصفحة خصوصا مع رفعها ملف الحريات والحقوق، وظهر ذلك في خصائصها وهي الشمولية فقد كانت تقوم بأدوار التوعية والترويج لقضية يهتم بها عدد كبير من الناس، والثاني المساواة فكل الأشخاص لهم نفس درجة الوصول إلى محتويات الصفحة والتعليق عليها، والثالث بناء الأفكار وتراتبها من خلال النقاش الذي دار في منشورات الصفحة، مما خلق حالة من التواصل الفعال بين القائمين على الصفحة وبين الناس[51]، شكل ذلك التواصل تحولاً هاماً في دور وسائل التواصل الاجتماعي ونقل أدوراها من التشبيك والتوعية إلى التحريك والفعالية مما ساهم في زيادة الحراك في المجال العام السياسي في مصر في تلك الفترة.

مع صفحة "كلنا خالد سعيد" واندلاع الثورة التونسية، اتضح قوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأرض، فمع إعلان الصفحة عن دعوات للخروج في مظاهرات سلمية في 25 يناير 2011 يوم عيد الشرطة المصرية كتعبير عن الرفض لسجل الانتهاكات الشرطية، خرج الآلاف نتيجة تلك الدعوات حتى وصل الأمر إلى مليونيات غيرت المشهد السياسي بالكامل في مصر[52].

ولقد شهد المجال العام في مصر بعد الثورة تحولين رئيسيين، **الأول** هو الرغبة العارمة والنشطة للملايين من السكان في المشاركة في القرارات العامة أو على الأقل مساءلة هذه القرارات عندما تمس حياتهم، بداية من قرارات الأجور ونسب توزيع الأرباح في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة وصولا إلى اختيار المحافظين وكافة مناصب الدولة والتوجه السياسي للبلاد، وتمثلت هذه الرغبة في المظاهرات ضد عدد من المحافظين والاضرابات المتعلقة بالأجور إضافة إلى المشاركة الواسعة في الدعاية للمواقف المختلفة من الاستفتاء على التعديلات الدستورية والمشاركة في الاستفتاء نفسه، وانعكست هذه الرغبة على التواجد والتفاعل في المجال السياسي عبر توجه أعداد كبيرة للانضمام إلى الأحزاب السياسية خاصة الجديدة منها والنشاط في الروابط المختلفة وخاصة الشبابية منها، بالإضافة إلى الملايين من المبادرات الشبابية التي تتعلق بإصلاح المؤسسات أو التنمية المجتمعية، والتوعية السياسية[53].

و **الثاني** هو انهيار منظومة جهاز الشرطة الذي أصيب بضربة قاصمة خلال الثورة، كما شهد جهاز السيطرة السياسية على المجتمع المتمثل في جهاز أمن الدولة انهيارا شبه كلي، وأدى هذا الانهيار إلى اختفاء الخوف من القمع كأحد الحواجز الرئيسية التي كانت تمنع الجماهير من المشاركة الفعالة في توجيه القرارات التي تؤثر على حياتهم أو على مستقبل البلاد[54]. أدت تلك الأسباب إلى إظهار قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على الحشد والتعبئة والتوعية وتفعيل الاتصال بين الفواعل السياسية القديمة والشباب الذي لم يدخل معترك السياسة من قبل وأصبحوا فواعل احتجاجية.

ولقد ساعدت تلك العوامل على تغيير المجال العام تارة بالانفتاح وتارة بالانغلاق، فمنذ 25 يناير 2011 وحتى أغسطس 2013، شهدت مصر العديد من الاضطرابات السياسية الطبيعية الناتجة عن حالة الاختلاف والشد والجذب بين الفواعل الاحتجاجية والسياسية، التي ظهرت على الساحة بعد حالة غلق المجال طيلة فترة مبارك، إلا أنه يجب التأكيد على أن المجال السياسي في الشارع كان أوسع وأشمل في فئاته وتنوعها ومطالبها من المجال السياسي الافتراضي الذي حرك الثورة بالأساس تلك الاختلافات ظهرت في استقطابات بين المرجعيات تارة وظهرت في الاختلافات بين الأجيال تارة أخرى[55]، إلا أن المجال السياسي على الأرض اتسع ليشمل الجميع، ونتيجة لهذا التوسع وتلك الاختلافات والاستقطابات ظهرت الاضطربات السياسية تارة والعنف تارة أخرى، وصولًا لمشهد 3 يوليو الذي سيعيد تشكيل المجال العام بكليته في مصر.

أما تقليص إن لم يكن إغلاق المجال العام فيؤرخ له الكثيرون بفض اعتصام رابعة العدوية وميدان النهضة بالقوة، ثم إصدار قانون التظاهر وقانون الإرهاب تباعًا، بالإضافة إلى انتشار عمليات القتل خارج إطار القانون وفض التظاهرات باستخدام العنف[56]، أدت عمليات القمع هذه إلى تضييق حالة الحراك السياسي على الأرض بشكل كبير، ومن ضمن عملية إغلاق المجال العام تم التضييق على الأحزاب الناشئة، والقبض على رموز المعارضة الشباب الذين سطع نجمهم في فتره إزدهار المجال العام قبل 3 يوليو 2013[57]، ووصلت عمليات إغلاق المجال العام في الشارع إلى ذروتها مع قانون الجمعيات الأهلية في 2016 حيث يفرض القانون حالة من الحصار والتضييق على كل من الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني ويخضعها للسلطة بشكل كامل[58] .

إضافة الي قانون 107لسنة2013 المعروف بقانون التظاهر، إذ شكل هذا القانون قيدًا على الكثير من الفاعلين علي المستوي السياسي والاجتماعي في ممارسة الحق في الاجتماعات والتظاهرات السلمية وأصبحوا عرضة للاحتجاز والاستيقاف. ففي الفترة بين 25 نوفمبر2013 حتى سبتمبر 2016، تم حصر وتوثيق 37,059 حالة قبض واستيقاف واتهام على خلفية قانون التظاهر في مختلف المحافظات المصرية[59].

ولقد أدي ذلك إلى تحول في الحراك من الشارع إلى وسائل التواصل الاجتماعي والعكس، حيث ظهرت بعض جماعات العنف التي حاولت الترويج لنفسها عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل حركة "أجناد مصر"، كرد فعل على عمليات القمع الممنهجة المستخدمة من قبل نظام ما بعد 3 يوليو 2013، إلا أن تلك الجماعات تم القضاء على معظمها نتيجة لحالة الضغط الأمني التي تمت ممارسته، بالإضافة إلى الحركات الحقوقية كرد فعل طبيعي على عمليات الاعتقال والقتل، فكان لتلك الحركات دور فعال في وسائل التواصل الاجتماعي للتعبئة والحشد من أجل الافراج على المعتقلين[60]، فعلى سبيل المثال كان الضغط التي مارسته وسائل التواصل الاجتماعي في قضية بنات ستة الصبح له تأثير في خروجهن.

تصاعد الخطاب المعارض للنظام على وسائل التواصل الاجتماعي وظهور فواعل احتجاجية جديدة ترفض ممارسات النظام القائم، خاصة مع إنشاء العديد من الصفحات المعارضة، إلا أن حالة التضيق والحصار طالت أيضًا صفحات الفيس بوك حيث تم القبض على العديد من المشرفين على بعض الصفحات وغلقتها حسب ما اعتبرته حكومات النظام القائم أن تلك الصفحات تقوم بالتحريض والإخلال بالأمن[61]، وأدت عملية التضييق تلك إلى إغلاق العديد من الصفحات التي ترفض النظام القائم وتقوم بالحشد ضده، مما أدي إلى تحول في المجال العام في الفضاء الإلكتروني خاصة الفيس بوك وهذا هو موضع الدراسة، وفي هذا الاتجاه، تطرح هذه الورقة معالجة تحليلية للحراك السياسي والاجتماعي وسط حالة عامة من التضيق والانسحاب الذي بدأ يطرق جسد أغلب التنظيمات السياسية والاجتماعية في مصر نتيجة حصار العمل السياسي والمجتمعي بمزيد من القوانين والاجراءات – قانون107لسنة 2013المعروف بقانون التظاهر نموذجا.

تحول الحراك في وسائل التواصل الاجتماعي خاصة في الفيس بوك إلى موضوعات أقل حدة نتيجة لحالة القمع السابق ذكرها، فابتعدت عن الشأن السياسي العام في بدايه 2016 وانتقل إلى التركيز على ملفين أساسين:

الأول ملف الحقوق والحريات حيث استمر الحراك في ذلك الملف مع انخفاض حدة خطابه وذلك ليس موضع الدراسة لأنه ليس تحولا بشكل أساسي إنما هو فرض الواقع...

الثاني وهو ملف السياسات العامة، وذلك للعديد من الأسباب أولا: أنه أقل حدة في خطابه مع النظام القائم من المعارضة المباشرة للنظام نفسه وقائده مما يقلل احتماليات التعرض للقمع، ثانيا: أنه في نوفمبر 2015 ومع عملية تحرير سعر صرف الدولار تفاقمت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالشعب المصري، مما جعل الملف الاقتصادي وسياساته هي الأولوية للحراك ونقاش الفواعل السياسية حوله، ثالثا: إن الحراك حول السياسات العامة يخلق جدالات متنوعة للملفات الشائكة في مصر مما يزيد من حالة الوعي والمعرفة بها بالإضافة إلى زيادة حجم الإدراك حول المطالب السياسية بعكس حالة الحراك السابقة التي كانت ترفض السياسات الحكومية دون حجج واضحة.

النتائج التحليلية للصفحات:

أولا: وفقا لفئات الشكل:

1-**وصف الصفحات:**الجدول التالي يوضحوصف الصفحات موضع التحليل

جدول رقم(١)

يوضح وصف الصفحات موضع التحليل

اسم الصفحة / العناصر	سوزان مبارك	حسن مبارك	الموقف المصري	عشان لو جه ميتفاجئش"الصحة"
نوعية الصفحة	(نادي كوميدي) صفحة ساخرة	صفحة ساخرة	منظمة غير هادفة للربح	مجتمعية (تهتم بشؤون الأطباء)
عدد المعجبين بالصفحة	1,774,206	497,000	868,000	682,647
تقييم المعجبين بالصفحة لها	4,6 من 5 نجوم	لا يوجد تقييم	لا يوجد تقييم	لا يوجد تقييم
توصيف الصفحة لذاتها	صفحه سأخره شامله جميع الاحداث وليس لنا فروع اخري - -علیا الطلاق من ابو علاء انا مش سوزان مبارك	صفحه مجتمعيةوانا مش حسني مبارك انا ابو علاء	رأي كل مصري مؤمن بالتغيير للأفضل، نساعد في صياغة رأي التغيير بمساعدة خبراء لتقديم "البديل" الأفضل. وهنظم نفسنا عشان نخلّي البديل واقع.	الصفحة الرسمية لحملة عشان لو جه مايتفاجئش
دورية تحديث المنشور	يومية: يمكن أن تنشر أكثر من منشور في اليوم قد تصل إلى ثلاث منشورات	يومية: يمكن أن تنشر أكثر من منشور في اليوم قد تصل إلى ثلاث منشورات	يأخذ البوست فترة لإعداده فيمكن أن ينشر بوست كل أسبوع أو أسبوعين	يمكن أن تنشر أكثر من منشور في اليوم قد تصل إلى ثلاث منشورات
عدد البوستات التي تم تحليلها	95	77	62	74
رابط الصفحة	https://www.facebook.com/Suzan.official2.	https://www.faceboo HosnyMub	https://www.facebook.com/almawkef.almasry/?refbr_rs=	https://www.facebook.com/m/lawgehnosurprise

من قراءة الجدول السابق يتضح أن هناك صفحتان لهما طابع ساخر وهما سوزان وحسني مبارك وان تفاوت حجم انتشار كل منهما حيث الأُولي أكثر متابعة وانتشارا حيث بلغ عدد متابعيها الي أكثر من مليون ونصف متابع كما هو موضح بالجدول السابق وهي تعد أيضا من أكثر الصفحات متابعة علي الإطلاق، فعلى سبيل المثال هناك بوست حصد 102ألف إعجاب، 48،836 عدد مرات المشاركة نشر بتاريخ 29 يونيو 2017 وفيه على لسان مبارك: " عليا الطلاق من سوزي قولتلكم أخشي عليكم من الفوضى .. قولتولي ارحل يعني امشي ياللي مبتفهمشي". وتتراوح السخرية ما بين أحوال المواطنين المعيشية وقضاياهم والسخرية من آداء الفرق الكروية والدراما التلفزيونية.

أما صفحة "الموقف المصري" فهي تقع في المرتبة الثانية من حيث المتابعة فيتابعها50088 متابع ويعود ذلك لطرحها القضايا الشائكة والتوعية حولها ومن ثم وضع بدائل أخرى، وذلك من أجل –حسب وصف الصفحة- تنزيل هذا البديل على أرض الواقع وحل تلك المشكلات، ويغلب عليها الطابع العلمي وذلك لأنها تقوم بتفكيك الإشكالية من حيث الأهمية ثم شرح تصور الحكومة عن تلك الإشكالية وتشرح جوانبها وهدفها ونتائجها، ثم تناقش هل تصور الحكومة نجح أو فشل وبأي نسبة؟ ثم تطرح أسباب فشل ذلك التصور وفي النهاية تطرح البديل، كل ذلك بمعلومات واضحة وموثقة.

أما صفحة "علشان لوجه مايتفاجئش –الصحة" فهي تعد تحولا نوعيا في كيفية عرض قضايا السياسات العامة، فهي مختصة بالأوضاع الصحية في مصر، تم إنشاؤها في نوفمبر 2015 بعد زيارة محلب لأحد المستشفيات وإعلانه أنه قد فؤجي بوضع المستشفيات، لذلك قامت مجموعة من الأطباء بإنشاء تلك الصفحة حتى لا تتم مفاجأة أحد من المسئولين، وهي تختلف عن مثيلاتها اللواتي ظهرن بعدها، فهي الأكثر انتشارًا وتأثيرا بين الصفحات التي تناقش أزمات السياسة العامة في مصر سواء تعليم أو نقل، وربما ينبع هذا من قوة نقابة الأطباء والاهتمام بمشكلاتهم، بالإضافة إلى أن الأزمات في القطاع الصحي توالت بشكل كبير في العاميين الماضيين نتيجة للأزمة الاقتصادية. وهي تهتم بسياسات وزارة الصحة وشئون المرضي والأطباء على حد سواء.

٢ـ التفاعل مع بوستات الصفحة من قبل الجمهور

جدول رقم (٢)

التفاعل مع بوستات الصفحة من قبل الجمهور

شكل التفاعل / عدد الأفراد	الاعجاب						المشاركة						المجموع	
	5000 / 10,000		15,000/10,000		أكثر من 15,000		أقل من 1000		1000- 2000		أكثر من 2000			
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪		
سوزان مبارك	40	42,1	34	35,8	21	22,1	43	45,3	28	29,5	24	25,3	95	100
حسني مبارك	31	40,3	33	42,9	13	16,9	34	44,2	29	37,7	14	18,1	77	100
الموقف المصري	29	46,8	21	33,9	12	19,4	32	51,6	22	35,5	8	12,9	62	100
عدد الأفراد	أقل من 50		أكثر من 100		50 إلى 100		أ قل من 50		50 إلى 100		أكثر من 100		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	٪	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪		
عشان لو جه ميتفاجئش	30	40,5	29	39,2	15	20,3	35	47,3	27	36,5	12	16,2	74	100

يوضح الجدول السابق درجة تفاعل الجمهور مع الصفحات موضع التحليل، ويلاحظ ان صفحات السخرية حازت علي أعلي نسبة من الاعجاب أو المشاركة، ويمكن تفسير ذلك بأن السخرية أصبحت لدى المصريين بعد 25 يناير جزءا لا يتجزأ من المقاومة اليومية، أو بالأحرى الطرق السلمية للمقاومة. فهي وسيلة الهجاء في المجتمع، حال تواجد بيئة سلطوية، وأصبحت أيضاً وسيلة للتشكيك في شرعية الحاكم والحكومة لدى قطاع كبير من الناس[62]، وإيصال صوتهم للقائمين علي الأمر من خلال تقييم الواقع[63].

ثانيا: القضايا كما عكستها الصفحات موضع التحليل:

الجدول رقم (٣)

يوضح تكرار ظهور القضايا في الصفحات موضع التحليل

الصفحات / القضايا	سوزان مبارك		حسني مبارك		علشان لو جه ما يتفاجئش		الموقف المصري		التكرار	النسب
	ت	٪	ت	٪	٪		ت	٪		
البطالة	18	٪18,9	15				9	٪14,5	42	٪13,6
التضخم	15	٪15,8	10						25	٪8,1
ارتفاع الأسعار	22	٪23,2	20	٪26			16	٪14,2	58	٪18,8
رفع الدعم	17	٪17,9	15	٪19,5			9	٪14,5	41	٪13,3
تدهور الخدمات الصحية					27	٪36,5			27	٪8,8
مشكلات الأطباء					10	٪13,5			10	٪3,3
أزمة نقص الأدوية وارتفاع أسعارها					28	٪36,5			18	٪5,8
رفض سياسة وزارة الصحة					9	٪12,2			9	٪2,9
الفساد	5	٪5,3	5	٪6,5			23	٪37,1	33	٪10,7
لوم الشعب على القيام بثورة	18	٪18,9	12	٪15,6					30	٪9,7
إشكاليات القوانين							5	٪8,1	5	٪1,6
المجموع	95	٪100	77	٪100	74	٪100	62	٪100	308	٪100

من الجدول السابق يتضح أن الأزمة الاقتصادية بكل مكوناتها من غلاء الأسعار وزيادة نسب التضخم ورفع الدعم وزيادة نسب البطالة قد حصلت علي اعلي التكرارات بنسبة ٤٧،٥٪ أي ما يقرب من نصف العينة وهذا يوضح حجم المعاناة التي يشعر بها المواطنون وخاصة مع الارتفاع الجنوني في الأسعار مع ثبات الدخول والرفع التدريجي للدعم الاقتصادي على هامش تعويم الجنيه، بالتوازي مع ذلك ارتفاع أسعار كل الخدمات تقريبا، فالخدمات الصحية والتعليمية الخاصة شهدت تزايدا كبيرا في الأسعار.

ولكن يلاحظ وجود تفاوتات في درجة الاهتمام المعطي للقضية الاقتصادية بين الصفحات التي تم تحليلها، فصفحة سوزان مبارك كانت الأعلى من حيث الاهتمام فقد حصلت هذه القضية علي ٧٥٪ من عدد البوستات، وتقاربت النسب بين صفحتي حسني مبارك والموقف المصري. فنجد أحد البوستات بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢ بصفحة سوزان مبارك يسخر من الازمة الاقتصادية:

- قولتلكم هظبطلكم الأسعار اللي بتزيد كل سنه مرة... قولتولي ياسوزان قولي للبيه البنزين بقي بجنيه.

-عليا الطلاق في عهدي الجوازة كانت بتتكلف ٣٠ ألف وأبو العروسة من فرحته كان ممكن يديك أمها عليه هدية دلوقتي ٣٠ ألف يجيبولك شاشة lcd.

-كنت ممشي البلد صح أصلها حرفنه وأفكار مش صب في المصلحة ورفع أسعار.

-أنا مش شمتان فيكم لكن يعجبني الزمن حين يدور.

يتضح من ذلك البوست أنه يحمل القضايا السابق ذكرها من تضخم وارتفاع أسعار ورفع دعم كما سبق الذكر بصيغة لوم على الشعب المصري لكونه قام بثورة 25 يناير.

ويمكن تفسير حجم انتشار السخرية "صفحتي سوزان وحسني مبارك" على الوضع الاقتصادي وهي المشكلة الأهم الآن في حياة المصريين، بطبيعة الشخصية المصرية التي تتفاعل مع الأزمات بدرجة من درجات السخرية للتخفيف من حدتها بالإضافة إلى أن السخرية في حد ذاتها سلاح لمواجهة الأزمات لما لها من قدرة على إخفاء الضغينة ولكنها في الوقت ذاته وسيلة للهجوم، وإن كانت تؤدي إلى نتائج أقل وطأة من خيارات أكثر حدة في التعبير عن رفض تلك الأزمات المعاشه.

والسخرية ورغم كونها وسيلة هجوم إلا أنها في الوقت نفسه وسيلة للتخفيف من وطأة الأزمة من خلال رفع معنويات من يلجأ لها، والسخرية في المجال السياسي كأداة من أدوات الفعل السياسي تعد ضمن الحراك السياسي والفعل الاحتجاجي[64] على الأزمة الاقتصادية.

أما صفحة **الموقف المصري** فبلغت درجة الاهتمام بالأزمة الاقتصادية نسبة 43% من عدد البوستات المحللة وتتنوع الأزمة الاقتصادية المنشورة في بوستات

الصفحة بين أزمة التضخم والتعامل معها، أو مجالات الفساد المالي والفساد في محاولات جذب الاستثمار الخارجي لمصر، فعلى سبيل المثال في بوست بتاريخ 29 سبتمبر 2017، وفيه تشرح الصفحة سعر الفائدة وما الداعي لرفعها، ولماذا ارتفعت، وما أثار ارتفاع سعر الفائدة على الركود التضخمي الذي تعاني منه البلاد، وما الواجب أن يحدث بعد ذلك.

وجاءت أزمة رفع الدعم في المرتبة الثالثة من القضايا ذات الأهمية داخل الصفحة بنسبة 14,5% واشتملت على رفع الدعم عن الكهرباء والبنزين وتذكرة المترو، فعلى سبيل المثال في بوست بتاريخ 21 مارس2018 عن تقييم برنامج الدعم النقدي التي تطرحه الحكومة كبديل عن الدعم السابق، وفيه نجد أن الصفحة ركزت على شرح معني الدعم النقدي وماهي فائدته، وهل هناك تأثير للدعم على عدد الفقراء في مصر، وهل استمرار الدعم هام أم لا وخلصت إلي أن تزايد معدلات البطالة وعدم عدالة الأجور والمرتبات، وعدم مناسبة ارتفاع الأجور بمعدل يساوي ارتفاع أسعار المستهلكين وزيادة معدلات التضخم، يزيد الحاجة للدعم. "لنماذج من التعليقات على هذا البوست انظر ملحق (1)"

وتلي الأزمة الاقتصادية من حيث الأهمية قضية الفساد وكانت صفحة الموقف المصري هي الأكثر اهتماما حيث بلغت نسبة الاهتمام **37,1**٪ وتناولت بوستات الصفحة قضية الفساد وأنواعه المختلفة في قطاعات الصحة والزراعة والإعلام، بالإضافة إلى طرح بدائل وحلول من أجل مكافحة ذلك الفساد، فعلى سبيل المثال بوست بتاريخ 11 ابريل 2018، بوست حول لماذا تتراجع مصر في مؤشرات الفساد، حيث يشرح البوست ما هو معيار الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية ودرجة مصر علي المؤشر مقارنة بدول العالم، ومدى أهمية ذلك، ولماذا تتراجع؟، وما هي التوصيات لمكافحة الفساد.

وأشارت الصفحة إلي أن ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع يدل على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة.

أما قضايا الصحة في مصر فاهتمت بها فقط صفحة "عشان لو جه ميتفاجئش" وهذا أمر طبيعي فهي مخصصة فقط لذلك، فجاءتدهور الخدمات الصحية في المرتبة الأولي بنسبة 36,5%، وذلك لتأثيرها على وضع المرضي فعلى سبيل المثال نجد بوست بتاريخ 2مارس 2018حول إجراء تجارب أدوية على المرضي المصريين بشكل غير قانوني في أحد المستشفيات. وتلي ذلك أزمة الأدوية وغلاء أسعارها وعدم توفرها، فعلي سبيل المثال اتخذ قرار رفع أسعار الأدوية في أسعار بعض الأدوية في بداية عام 2018حيزاً كبيراً من نقاشات الصفحة وبوستاتها في تلك الفترة.

اما مشكلات الأطباء في مصر حيث شكلت نسبتها 13,5 % من البوستات التي تم تحليلها وهي تعرض المشكلات التي يواجهها الأطباء داخل القطاع الصحي بشكل عام وداخل المستشفيات الحكومية بشكل خاص، ومنها حماية الأطباء من الهجوم المتواصل عليهم بالإضافة إلى مشكلة رواتب الأطباء في المنظومة الحكومية، فعلى سبيل المثال في بوست بتاريخ 23فبراير 2018، قال وزير الصحة في تصريح صحفي حول انخفاض أجور الأطباء إنها شئ طبيعي وأكد أن كلمة المريض تكفي لترضية الأطباء، انظر نماذج من التعليقات على هذا البوست في ملحق(1)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل ما سبق يعد حراكاً سياسياً؟ والإجابة هي نعم وذلك للعديد من الأسباب، أولها يتعلق بالحراك، فكما سبق الذكر فالحراك هو تغيير في المكانة السياسية، ومع الأخذ في الاعتبار كل من غياب الوسائط التقليدية، والخوف في المجال العام، والذي ينتج عنهما حالة من الفراغ ، فأي مخالفة لذلك تعد حالة من تحريك الساكن والذي يعد تغيير في المكانة، والذي من الممكن أن نطلق عليه حراك سياسي وذلك لأنه يعبر وينتشر كتحدي لكل من حالتي الفراغ والخوف، الأمر الثاني يتعلق بازدياد دور وسائل التواصل الاجتماعي عبر السنوات الأخيرة بداية من أواخر سنوات الألفية الثانية، فمنذ 2008ودور وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير الواقع السياسي واضحة على الأرض، ونشاهد ذلك بشكل واضح في الترابط بين حراك الأطباء على الأرض وحراكهم على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل توصيل كل من مطالبهم ورؤيتهم لمنظومة القطاع الصحي في مصر[65].

يتنوع الحراك على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الحراك المعارض لسياسات الحكومات المصرية المتعاقبة، أولهما وهو ليس محل تركيز هو الحراك الحقوقي، والثاني وهو محل التركيز وهو الحراك حول السياسات العامة، والذي تنوع بدوره بين وسائل ثلاث التوعية، السخرية، ربط الحراك في الشارع بالحرك على وسائل التواصل الاجتماعي.

السخرية، الأداة القديمة الجديدة للتعبير عن الرأي وتحمل كثير من المناورة في طريقة التعبير عن الرأي، وتدخل تلك الأداة في صميم وجود الشخصية المصرية، بالإضافة إلى إنها تجمع جميع الاتجاهات سواء المؤيدة أو الرافضة، فلن يرفض أي مصري سخرية ذكية على موضوع سياسي حتى ولو كان اتجاه السخرية ضد رأيه، يتصاعد استخدام تلك الأداة مع عمليات القمع وحصار المجال العام، لأنها أكثر أمنًا بالإضافة إلى إنها تجمع العديد من الأشخاص مما يصعب معها أن يتم تحديد الفاعل لها، وقد حاولت السلطات المصرية التحكم في هذه الأداة والتي قد تتحول إلى ظاهرة في التعامل مع الشأن السياسي، فعلى سبيل المثال قبضت على الشاب عمرو نوهان بعد رسمه لأذني ميكي ماوس للسيسي وذلك لأن الفاعل لتلك السخرية كان واضح المعالم، لذلك فالسخرية الآن على وسائل التواصل الاجتماعي تخفي فاعليها بحيث يصعب القبض عليهم. ونتيجة لذلك يتضح لنا كيف أن السخرية هي المسيطرة على مساحات المعارضة بشكل كبير داخل وسائل التواصل

الاجتماعي بأنواعه سواء كان كوميكس أو صفحات، فصفحتي سوزان مبارك ومحمد حسني مبارك المعارضتان لسياسات النظام الحالي، ففي أسمائهم في حد ذاته سخرية من الوضع حيث أصبح رأسي النظام السابق من المعارضة يشفقون على الشعب تارة، ويسخرون منهم تارة أخرى، ويلومونهم على الصبر على الأوضاع تارة ثالثة، كل هذا داخل من أطر السخرية الذكية التي تحمل دلالات سياسية، تشجع على الحراك السياسي بشكل خفي.

الأداة الثانية هي التوعية وإتاحة الحلول، تلك الأداة تعد جديدة نسبيًا في الحراك السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث ركز الحراك من قبل على الحشد والتعبئة نحو الحراك في الشارع، أو رفض سياسات النظم السابقة، أو التوعية حول الإشكاليات التي تنتج عن تلك السياسات، أما الحلول فظهرت بعد الثورة تحت إطار العديد من المبادرات الإصلاحية، والتي تم حصارها والتضييق على معظمها في الواقع، لذلك انتقلت عملية إتاحة الحلول البديلة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لسببين: الأول تفنيد الحجة القائلة بأن المعارضة لا تطرح حلول للمشاكل بقدر ما تعارض السياسات، الثاني هو تطوير عمليات الحشد الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي –فكما سبق الذكر أنه خلال الفترة المدروسة كانت السخرية هي المسيطرة وبقدر أهميتها إلا إنها لا تقدم بدائل أو رؤى لعمليات الحشد- من خلال طرح بدائل يمكن التجمع حولها في إطار الحراك، فالمعارضة ببديل يمكن أن تجمع الفرقاء بدل من المعارضة فقط لاغير.

الأداة الثالثة والأخيرة، هي ربط الحراك على وسائل التواصل الاجتماعي بالشارع، وهذا النوع من الأدوات ظهر واستخدمته وسائل التواصل عبر مراحل الثورة، وهو النوع الذي لاقي حصاراً وتضييقاً ، ونتيجة لذلك فقد قل الحراك بتلك الكيفية حتى أصبح متراجعا ، فانتقل الحراك في تلك المساحة من الحراك ضد النظام السياسي، إلى الحراك النقابي، مع التأكيد أن النقابات كأداة غير فعالة بكليتها وهي من الأدوار الغائبة عن المجال السياسي، إلا أن بعض النقابات قد استطاعت تجاوز تلك الإشكاليات الأمنية حولها وتتفاعل مع القضايا التي تهم أعضائها، ومن جانب آخر فهناك بعض القطاعات ذات الأهمية الحيوية لدى مجمل الشعب المصري، وهما قطاعا الصحة والتعليم لارتباطهما بنوعية الحياة المعاشه والمستقبل لأطفالهم، إلا أن نقابة المعلمين غائبة عن الحراك ضد سياسات الحكومات المتعاقبة على الرغم من أهمية ذلك الحراك في إصلاح كل من التعليم وأحوال المعلمين، والنقابة الأخرى التي نشهد لها حراكًا فعالًا وهي نقابة الأطباء فحراكها ينقسم إلى تحسين أوضاع الأطباء، وتحسين الخدمة الطبية، ومن أجل ذلك فحراكها مسموع ومدعوم من قبل باقي فئات وقطاعات الشعب، وبالتالي فإن حراك الأطباء على الفيس بوك كذلك مدعوم ومسموع من باقي قطاعات الشعب، والتفاعل بين الحراكين يولد زخمًا في تفاعلهم مع قضايا القطاع الصحي مما ينتج عنه المزيد من التعبئة والحشد حول قضاياهم[66].

تلك الأدوات الثلاث تشكل أغلب أدوات الحراك على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيس بوك، في محاولة للتغلب على حالة الحصار والتضييق والقمع والاعتقال، وذلك من أجل الحفاظ على وجوده من الأساس، تتمحور تلك الأدوات لتشكل أطر القضايا التي اهتمت بها وسائل التواصل الاجتماعي منذ 2016 وحتى الآن، وتأطير القضايا أي جعلها قضايا ذات أبعاد وطنية تستهدف مصالح الشعب كافة بصرف النظر عن المصالح الفردية أو الفئوية أو السياسية، مما أدي إلى اختفاء الخلاف والاستقطاب السياسي حولها، وهناك العديد من القضايا التي اكتسبت عدد من الأبعاد جعلها ذات ثقل عند معظم الرأي العام خاصة بصوره على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن تلك القضايا:

الأزمة الاقتصادية، بدأت آثار الأزمة الاقتصادية تصيب جميع فئات الشعب المصري بعد عملية تعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2015، فبدأ تركيز معظم صفحات الفيس يتحول لتلك القضية من خلال الأدوات الثلاث سابقة الذكر، واتخذت تلك القضية نتيجة التأطير السابق عدة أبعاد، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي نتيجة لتأثير تلك السياسات على الوضع الاجتماعي للعديد من الأسر، البعد الوطني نتيجة تزايد الديون الخارجية وإشكالياتها سواء على الحاضر أو المستقبل، أدي وجود تلك الأبعاد لإتخاذ تلك القضية زخماً وحشداً وتعبئة كبيرة على صفحات الفيس بوك فنجد أن الأربع صفحات التي تم تحليلها ركزت على الأزمة الاقتصادية كمدخل للحشد وإن اختلفت الأدوات، ففي صفحتي سوزان مبارك ومحمد حسني مبارك كانت السخرية من الأوضاع الاقتصادية هي الأساس من خلال رفض السياسات الاقتصادية للحكومة ولوم الشعب على السكوت من خلال لومهم على القيام بثورة على وضع اقتصادي كان أفضل بكثير من الوضع الحالي، أما صفحة علشان لو جه ما يتفاجئش (الصحة) فركزت على آثار الأزمة الاقتصدية على الوضع الصحي من حيث غلاء أسعار الأدوية، أما صفحة الموقف المصري، فاعتمدت على رفض سياسات الحكومة وطرح بدائل أخف في حدتها على المواطن من السياسات الحكومية، لتتشكل الأبعاد سابقة الذكر.

الأزمة الصحية في مصر، تصاعد حراك الأطباء بعد تزايد عمليات الاعتداء عليهم في المستشفيات، خصوصًا ما تصاعد أزمة نقص المستلزمات الطبية في المستشفيات مما زاد الوضع صعوبة لكل من المرضي والأطباء، اتخذت تلك القضايا أبعاداً كثيرة من البعد الطبي حيث تواصل منظومة الصحة في التدهور مما له آثار سيئة على صحة المواطنين في الحاضر أو المستقبل، وله بعد اجتماعي واقتصادي مؤثر على نوعية حياة المصريين وزيادة تكاليف المعيشة مع لؤجهم إلى المستشفيات الخاصة للعلاج كلام مرسل يجب ذكر أكثر من مثال لتأكيده...، وتلك الأبعاد تتجمع في بعد وطني شامل يلمس جميع المواطنين ويوحدهم من أجل الرغبة في إصلاح شامل لقطاع الصحة، وقد تفاعلت الأدوات الثلاث في الحشد والتعبئة لتلك القضية، وإن ركزت صفحة علشان لو جه ما يتفاجئش (الصحة) على أوجة

الأزمة الصحية بجوانبها المختلفة من فساد وزارة الصحة، وغلاء أسعار الأدوية، والاعتداء على الأطباء.

القضية الثالثة التي أخذت زخماً من حيث التعبئة والحشد، هي قضية الفساد في القطاعات المختلفة، هل هذا تم مناقشته فى متن البحث وكان لتلك القضية العديد من الأبعاد ساهمت في تأطيرها كقضية تتجاوز المصالح والاستقطابات، أولها كونها قضية ذات بعد اجتماعي واقتصادي فالفساد بأشكاله المختلفة يستنزف موارد الدولة المالية والإدارية، البعد الوطني فوجود مصر بترتيب منخفض في مؤشر الفساد العالمي يجعلها عرضة لانخفاض الاستثمار الخارجي وذلك نتيجة للتكلفة المالية والإدارية والانتاجية الباهظة لمنظومة الفساد، وبالتالي تكتسب تلك القضية البعد الوطني الشامل كقضية ذات زخم شعبي، وكما القضيتين السابقتين فاتخذت الثلاث أدوات السابقة مساحات مختلفة في التعبير عن تلك القضية، إلا أن الأداة الثانية وهي التوعية وطرح بدائل كان لها الإسهام الأكبر في توضيح تلك القضية عن طريق صفحة الموقف المصري، والذي حسب تحليل الصفحة كانت تلك القضية ذات الاهتمام الأكبر لها على الإطلاق.

وتعد تلك الأدوات بتلك القضايا تحولا مهمًا لأهمية وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي الجديد خاصة بعد غلق مساحات الحراك السياسي المعتاد من حيث الحركة أو من حيث القضايا المطروحة، فالقضايا المطروحة هاهنا تعد جديدة نسبيًا للنقاش حولها على وسائل التواصل الاجتماعي، فكان الوضع السابق يناقش قضايا الشأن المتعلق بالأنظمة السياسية وسدة الحكم، أما الآن انتقل النقاش إلى السياسات العامة.

وأخيرًا فالسؤال المطروح الآن، ما الذي قد ينتج عن هذا الحراك؟ إن هذا الحراك بأدواته وقضاياه قد ينتج عنه رأي عام على وسائل التواصل الاجتماعي تعي وتدرك آثار السياسات الحكومية الخاطئة وبالتالي تكون في صفوف معارضتها ونتيجة لذلك تعارض النظام السياسي الذي يروج لتلك السياسات، إلا أنه وفي ظل غلق المجال العام على الأرض بالكيفية الحالية فلا يمكن القول أن هذا الحراك على الفضاء الالكتروني قد ينتقل إلى أرض الواقع في القريب العاجل، إلا إذا خفت حدة الحصار على المجال السياسي على الأرض، إلا أن الحراك بتلك الكيفية قادر على خلق فاعلين في الحراك السياسي أكثر وعيًا وإدراكًا لحجم الإشكاليات التي تتعلق بعملية إصلاح السياسات العامة مما كان عليه الوضع بعد ثورة 25 يناير، بالإضافة إلى قدرته على الرفض الواعي لسياسات الحكومات بل وطرح بدائل لها، وأثبت ذلك الحراك بأدواته وقضاياه قدرة الفاعلين الاحتجاجين على المناورة في ظل ظروف صعبة من حصار وقمع لم تشهدهما الساحة المصرية منذ فترة طويلة، بل والحشد والتعبئة ودخول فاعلين جدد لساحة المجال العام الافتراضي.

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث يجب التأكيد على أن منهجيته الأساسية كانت تحليل المضمون بجانبيه تحليل المضمون الكيفي والكمي لتوضيح العلاقة التبادلية بين كل من الحراك السياسي وشبكات التواصل الاجتماعي، فحين كان الحراك كثيفاً على الأرض كانت شبكات التواصل هامشية بالنسبة له وكان دورها أداتيًا لتسهيل الحشد في المجال العام، أما حين انغلق المجال العام على الأرض أصبحتتلك الشبكات هي المساحة المتوفرة لبقاء الحراك وتأكيدا لاستمراره وشهد الحراك فيها موجات من الحراك تصاعديًا وتنازليًا حسب الضغط الموجه لشبكات التواصل الاجتماعي نتيجة لحالة القمع الأمنية على وسائل التواصل، فتحول دورها الأداتي إلى دور مؤسس للحراك خاصة مع قدرتها تمثل على التعبير بوسائل متعددة، بالإضافة إلى قدرتها على الانتشار.

وشهد الحراك السياسي علي شبكات التواصل الاجتماعي تحولًا في القضايا التي تم تناولها، فعلى الرغم من الحصار والتضيق المفروضيين على المجال العام السياسي في كل من الشارع وعلى الفضاء الإلكتروني إلا أنه لم يغلق مساحات المجال العام بكليته، فالمجال العام السياسي في الفضاء الإلكتروني مازال يتفاعل مع الأوضاع السياسية بشكل أو بآخر، كمساحة للتعبير عن اتجاهات المجال العام الافتراضي،فعلى مدار السنوات الخمس الماضي بداية من منتصف 2013، ومع ازدياد حملات القمع والاعتقال والتي طالت الفاعلون على الفيس بوك، تحول الفاعليين على شبكات التواصل الاجتماعي من الاحتجاج المباشر إلى الاحتجاج غير المباشر المتمثل في السياسات العامة، فتحول من التركيز على شكل النظام وقائده إلى التعامل مع أزمات الواقع المعيشية بشكل كبير كتعبير عن رفض السياسات وليس الأشخاص.

نتج عن ذلك التفاعل مع الواقع خلق تيارات ما يمكن أن نطلق عليه آراء عامة حول قضايا الواقع تعمل على حشد وتعبئة المزيد من الفاعلين تجاه القضايا ذات الاهتمام إلى تياراتها، وكانت القضية الاقتصادية هي أحد أهم القضايا التي شغلت الفواعل في الفضاء الإلكتروني واكتسبت زخم تعبوي مع مرور الوقت على شبكات التواصل الاجتماعي باختلاف اتجاهات تناولها.

بالإضافة إلى بعد النقاش في المجال الافتراضي عن مناقشة قضايا التحول الديمقراطي أو إشكاليات النظام السياسي، وذلك من خلال التركيز مناقشة السياسات والقضايا الحيوية التي تمس جميع المصريين وخاصة الأزمة الاقتصادية والتي بدأت آثارها تظهر بشكل كبير مع تعويم الجنية في نوفمبر 2015، حيث شهد هذا التاريخ عوامل عدة أكدت على التحول السابق الذكر منها تعويم الجنية وازدياد عملية إغلاق المجالين السياسي على الأرض وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

وكما سبق الذكر، كانت الأزمة الاقتصادية كقضية ذات أبعاد متعددة وروابط كبرى بالمجتمع يجلها القضية الأكبر من قضايا السياسات العامة التي شهدت نقاشاً

واحتجاجاً إلكترونياً حولها، حيث كانت القضية الأكبر على مستوى الصفحات المختلفة من جوانب متعدده وبأدوات متعددة، فمن الجانب المجتمعي ذا الطابع الساخر رفضت صفحتا سوزان مبارك وحسني مبارك سياسات الحكومات المتعاقبة السياسة وسياسة رفع الدعم ككجزء من خطة الإصلاح الاقتصادي، أما الجانب الصحي رفضت صفحة علشان لو جه ما يتفجائش تأثيرات الأزمة الاقصادية على القطاع الصحي من حيث رفع أسعار المستلزمات الطبية والأدوية، أما في الجانب التوعوي فرفضت أيضًا صفحة الموقف المصري سياسات الحكومات المتعاقبة وطرحت بدائل لعدد من الإشكاليات الفرعية مثل أزمة رفع الفائدة والدعم النقدي، ورفع أسعار تذاكر المترو.

كل ذلك أدي إلى الإعلاء من صحافة المواطن في القضايا ذات الاهتمام على شبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك خاصة، فصفحة الموقف المصري تعد نموذجًا فعالا لما يطلق عليه صحافة المواطن، فهي تقدم المعلومات حول القضايا المطروحة وتناقش البدائل الحكومية ومدي جدواها، ثم تطرح بدائل بخلاف البدائل الأخري تراها أكثر مناسبة لحل أزمات المواطنين.

ومما سبق يمكن القول أن المساحات الست السابقذكرها في بداية الحديث عن شبكات التواصل الاجتماعي والحراك السياسيوهي خلق سياسة افتراضية والتفاعل مع قضايا الواقع، ونشر القضايا والتوعية حولها، وإتاحة مساحات للتعبير عن الرأي بأشكال مختلفة، والتعبئة والتجنيد لفواعل احتجاجية جديدة في قضايا مختلفة، بالإضافة إلى أن تحول الفواعل الاحتجاجية على الفيس بوك إلى صحفيين ينقلون الخبر والمعلومة لآخرين، كل ذلك خلق مجالاً سياسياً افتراضياً على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيس بوك.

ونتيجة لذلك يؤكد هذا البحث على أن شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الفيس تعد مجالاً عاماً سياسياً وقت الأزمات والاضطرابات، تشهد تحولات عدة، من حيث التفاعل، وطريقة التناول، إلا أنها تحافظ على القدرة الاتصالية والقدرة على الحشد والتعبئة والتوعية حول القضايا المختلفة، ويقوم الفاعلون الاحتجاجيون نتيجة للتفاعل مع الواقع بالتعبير عن أرائهم على تلك المساحة وهي الفيس بوك ويتحول حراكهم حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، وشهد ذلك الحراك تحولا هامًا خلال العامين الماضين يتصف بالاهتمام بالسياسات العامة وهذا هو الجديد الذي درسه هذا البحث.

وفي الختام يؤكد هذا البحث على أن الحراك السياسي المتحول الذي شهدته شبكات التواصل الاجتماعي يؤكد على مرونة وحيوية الفاعلين الاحتجاجين في التعامل مع أزمات المجال العام وكيفية تفعيله، وأن الحراك السياسي يمكن أن يدخل في حركة ركود وسكون على الأرض وإنما يتفاعل بشكل مستمر وفعال على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن تلك الشبكات باختلاف أدواتها إنما هي مساحة للتفاعل في المجال العام تتضح بشكل أكبر مع إغلاقه على الأرض.

ملحق (1)

نماذج من تعليقات بوست بتاريخ 18 مارس 2018 في صفحة سوزان مبارك

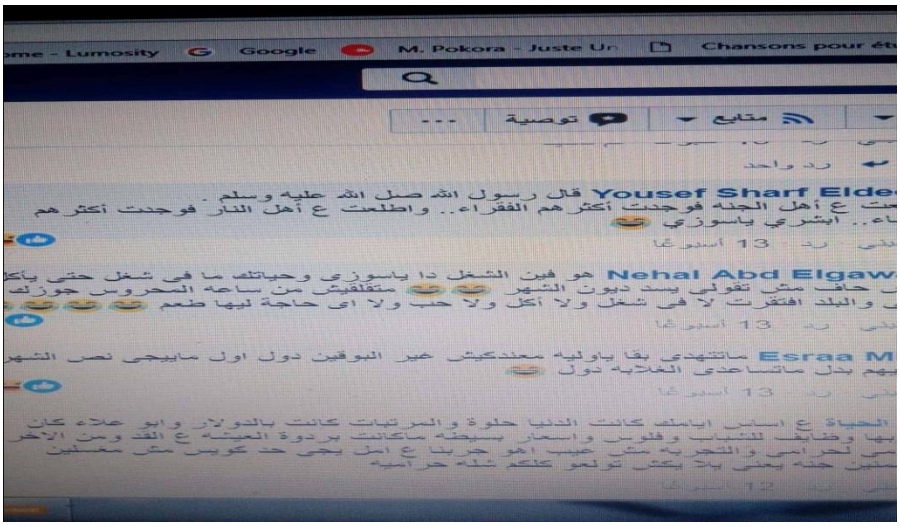

نماذج من تعليقات على بوست في صفحة علشان لو جه ما يتفاجئش بتاريخ 23 فبراير 2018

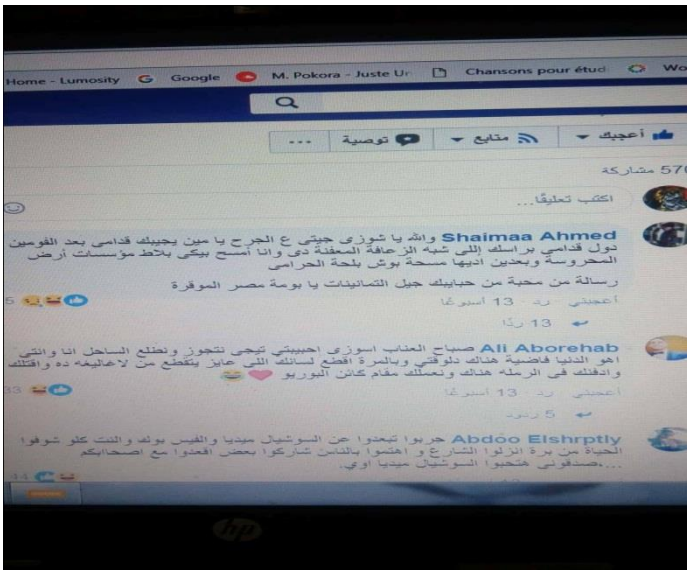

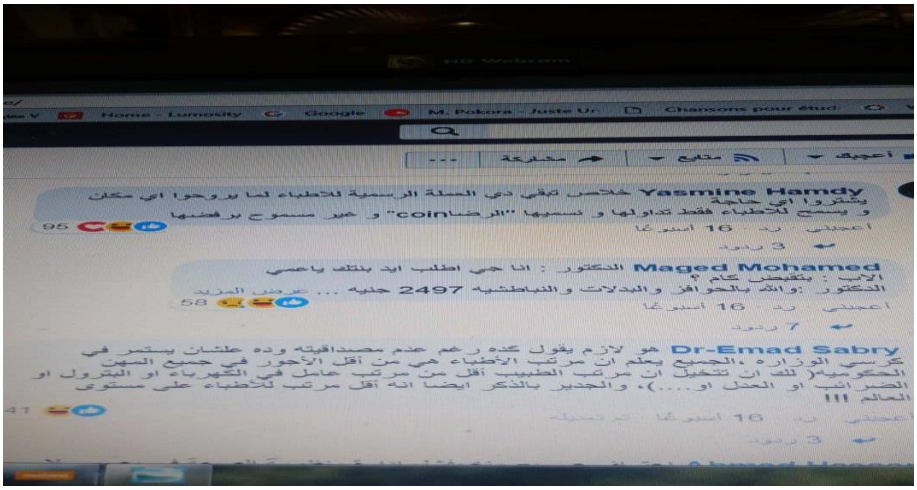

نماذج من تعليقات على بوست في صفحة الموقف المصري بتاريخ 21 مارس 2018

المراجع:

1-Xosé Soengas-Pérez, The Role of the Internet and Social Networks in the Arab Uprisings An Alternative to Official Press Censorship. Comunicar, 2013, vol. 21, n. 41, pp. 147-155

2- انظر علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي.. نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2011.

3- نورة قنيفة، ممارسات الشباب الجامعي للمواطنة الرقمية علي شبكات التواصل الاجتماعي، مجلة علوم الانسان والمجتمع جامعة بسكرة، الجزائر، العدد12،يناير2014، ص: 380. صص٢٨٠-٢٨٢.وأيضا:

Hans-JorgTrenz, Digital Media and The Return of The Representative Public Sphere،Journal of the European Institute for Communication and Culture, Volume 16, 2009 - Issue 1.

4-يحي اليحياوي، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطه، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ نوفمبر، 2015،ص٤.

5- خليل العناني، المقاومة تحت حكم العسكر: أنماط التعبئة السياسية في مصر منذ انقلاب تموز/ يوليو٢٠١٣، سياسات عربية، ع٢٧، يوليو٢٠١٧. ص٧٨.

6- نص قانون مكافحة الإرهاب، منشور بتاريخ 17 أغسطس 2015، انظر الرابط التالي:https://goo.gl/nd4LUb

7- زياد عقل، ملاحظات حول عودة الحراك السياسي في مصر، متابعات تحليلة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 7 مايو 2016.

8-رضوان قطبي، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك السياسي في المغرب: دراسة ميدانية على عينة من النقابيين المغاربة، المنارة للدراسات القانونية والإدارية. 2017

-9-AbdulrahmanAmisidder, FathallahDaghmi, FaridToumi, Journal for Communication Studies,vol5,no.1(19)/2012 151-16.

10-Sahar khamis,Paul Gold and Katherine Vaughn,"Beyond Egypt: Face book Revolution and Syria' YouTubeUprisingcomparing Political contexts, Actors and communication strategies, Arab Media society,2012،No:15.

11يحي اليحياوي، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطه، مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.

12-عالية احمد عبد العال، شبكات التواص الاجتماعي ودورها في تعبئة الحركات الاحتجاجية الجماهيرية، مستقبل الاعلام بعد الثورات العربية، المؤتمر السنوي الاول من 19 الى 21 مارس، القاهرة: جامعة الاهرام الكندية، كلية الاعلام ،2012 .

13-حاتم سليم العلاونة،دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري: دراسة ميدانية على النقابيين في إربـد ،ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير". كلية الآداب / جامعة فيلادلفيا، عمان/الأردن تشرين الثاني 2012.

14-راجع حسين الدريني وآخرون، "مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة،2000.

15-سارة منير، السخرية السياسية بعد ٢٥ يناير، مجلة الديموقراطية، ع٥٩، يوليو ٢٠١٥. ص ص ١٣٨-١٤٢.

16- أبو القاسم رادفر، السخرية؛ لغتها، أشكالها ودوافعها، يناير ٢٠١١ http://www.diwanalarab.com/spip.php?article26852

17- دينا مندور، السخرية السياسية في اعقاب ثورة ٢٥ يناير: إعادة بناء مجال للتعبير المقاوم، مبادرة الإصلاح العربي، ابريل ٢٠١٦ .

18- راجع: فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة - منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للطباعة والنشر،٢٠١٨.

19-سيف الملا، معضلات الازمة المصرية: ازمة الدعم، ازمة الأجور بين اليأس والرجاء آفاق ورؤي، المؤتمر السنوي السادس عشر "آثار وسبل مواجهة الازمات المجتمعية الناتجة عن احداث الربيع المصري، جامعة عين شمس، كلية التجارة٢٠١١. ص ص٩١١-٩١٣.
20-شريف عوض، الاثار الاجتماعية للتضخم علي بعض شرائح المجتمع المصري: دراسة ميدانية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية كلية الآداب، جامعه القاهرة،٢٠٠٨. ص ص١٧١-١٧٣.
21-Tariq HaqChahirZaki, Macroeconomic policy for employment creation in Egypt: Past experience and future prospects, Employment Working Paper No. 196, International Labour Organization 2015.Pp 25-29.
22-حسين محمود، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١. ص١٢
23-شيماء احمد الشاعر، الانعكاسات الاقتصادية لثورة ٢٥ يناير، المؤتمر السنوي السادس عشر "آثار وسبل مواجهة الازمات المجتمعية الناتجة عن احداث الربيع المصري، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١١. ص٨٠٦
24-ا.د اماني مسعود أستاذ العلوم السياسية جامعه القاهرة.
ا.د سيد أبو ضيف أستاذ العلوم السياسية جامعه السويس.
ا.د نورهان الشيخ أستاذ العلوم السياسية جامعه القاهرة.
25-إبراهيم هلال، الحراك السياسي في الوطن العربي: ملامحه، محدداته، آفاقه، مجلة دراسات شرق أوسطية، ج١٤، ع٥١، ٢٠١٠. ص٧٥
26- موسي الحديد، الحراك السياسي في المنطقة العربية: الدوافع والمحددات، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، ج١٤٠،ع٢٠١٠،٥٣. ص١٢١. وأيضا
-رضوان قطبي، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك السياسي في المغرب، مرجع سابق، ص٢١٢.
27-موسي الحديد، الحراك السياسي في المنطقة العربية: الدوافع والمحددات، الأردن، مرجع سابق، ص١٢٤
28-Jürgen Habermas,The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society (Studies in Contemporary German Social Thought) translated by Thomas Burger, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 1993. pp. 29,40,56,
29 -Ibid, 105.
30- Jürgen Habermas : Democracy and the Public Sphere. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2005.Pp56-62
31- J. Habermas, The Structural Transformation of the Public, Op.cit., 85,87,111.
راجع ايضا
Jordan McKenzie Political Ambivalence as Praxis: The Limits of Consensus in Habermas's Theory of the Public Sphere, Critical Horizons, 2018, pp, 35-48.

32-إدريس لكريني، محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011،ص 90.
33-محسن لحسن خوخو،" الإنتقال الديموقراطي بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، ع. 47، مارس 2002، ص 28.
- محمد نور البصراتي، الأحزاب والمجتمع: معوقات المشاركة السياسية، مجلة الديموقراطية، ع٤٠،
34اكتوبر ٢٠١٠. ص٨٥
35-راجع: إبراهيم الدسوقي اباظة، الأحزاب وأزمة المنظومة السياسية، مجلة الديموقراطية، مج٤، ع١٣، ٢٠٠٤. صص٩١-٩٤.
36-عبد العزيز السيد، معاناة الأحزاب السياسية العربية وهمومها: نظرة تقييمية لدور الأحزاب العربية وأوضاعها. المستقبل العربي، مج٣٣، ع٣٨، اكتوبر ٢٠١٠. ص١٦٧
37-المرجع السابق، ص ص١٦٨-١٦٩.

38-راجع: يامين بودهان، سلطة وسائل الاعلام في السياسة، مجلة الكلمة: منتدي الكلمة للأبحاث والدراسات بلبنان، ع٩٤،٢٠١٧. ص١٥٧-١٦٨. وأيضا بوحنية قوي، سلطة الاعلام وقيم التحول في التنمية السياسية، الجزائر: دفاتر السياسة والقانون، ع١، ٢٠٠٩. ص ص ٤-١٤.

39- راجع: ياس خضير البياتي، حرية الاعلام العربي عصر المجتمع الرقمي، شئون عربية، صيف ٢٠٠٦، ص ص١٩٨-٢٠٠.

40- المرجع السابق، ص١٩٩.

41-علي بدوان، الاعلام العربي التحرري والاستراتيجية المنشودة، الفكر السياسي، عدد٦٠،٢٠١٦. ص٥١-٥٢.

42 راجعThaniaPaffenholz, Christoph Spurk، Civil society, civic engagement, and peacebuilding, Social Development Papers: Conflict Prevention and Reconstruction. 36, 2006. Pp10-55.

43- محمد أحمد بنيس،« المجتمع المدني العربي و التباسات التأصيل»، مجلة وجهة نظر، العدد 7، ربيع 2000 ،ص.15.

44- محمد المقداد وامين العزام، مؤسسات المجتمع المدني والحكومة: العلاقة المتبادلة: الأردن حالة دراسة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد٤٤، ع١،٢٠١٦. ص ص ٤٥-٤٨

45-جلال خشيب وآمال وشنان، الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر، دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يوليو ٢٠١٦. ص٢٦.

46- شيماء الشرقاوي، المجال العام في مصر وتحديات المستقبل، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر السنوي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لعام 2015، التحديات السياسية والاقتصادية في مصر: رؤى مستقبلية 9 - 11 مايو، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 4.

47-إسلام حجازي، الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي: ظاهرة الفيس بوك في مصر نموذجًا، قضايا، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009، صص24-29.

48-عن موجة الاعتصامات في 2008، انظر: عثمان الدلنجاوي (تحرير ومراجعة)، مصر 2008..أحوال وطن، الجزء الأول، القاهرة، كتاب الجمهورية، 2009، ص ص155-173.
انظر فيما يتعلق بالتظاهرات في 2008 وأسبابها: انقضاض على المظاهرات في مصر؛ جدل حول قانون القضاء؛ انتخابات الوفد، نشرة الإصلاح العربي، مركز كارينجي للسلام الدولي، منشور بتاريخ 24 أغسطس 2008، متاح على الرابط التالي:https://goo.gl/rJ7SXM

49للمزيد من التفاصيل حول الحملات التي ظهرت لوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل، انظر الآتي:
- على محمد عبد الله، شباب الفيس بوك...والعالم الافتراضي، القاهرة ، وكالة الصحافة العربية، 2017، ص ص134-135
- احتجاجات ضد الحكومة المصرية بسبب تصدير الغاز لإسرائيل، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 16 ديسمبر 2008، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/Lhde5V

50إسلام حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

51-صالح سليمان عبد العظيم، دور الفيس بوك في اندلاع الثورة المصرية: دراسة سوسيولوجية لموقع كلنا خالد سعيد، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 41، عدد 4، 2013، ص ص 142-143.

52- Kara Alaimo, How the Facebook Arabic Page "We Are All Khaled Said" Helped Promote the Egyptian Revolution, Social Media + Society,(London: Sage publications, July-December 2015) pp 1-2

53-لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر الآتي:
- Farah Ramzy, Student activism in post-2011 Egypt: understanding a contentious arena in a fluctuating context, Arab Reform Initiative, April 2016, pp., 11-13
- سهي عبد العاطي، استغلال الحراك الثوري: تأثير المنظمات الحقوقية في مصر ما بعد الثورة (2011-2013)، مبادرة الإصلاح العربي، أكتوبر 2017، ص ص4-10

54-Nadine Sika, Civil Society and Democratization in Egypt: The Road Not Yet Traveled, Democracy and society, (Washington, D.C: Georgetown University, the center of Democracy and Society, Volume 9, Issue 2, Summer 2012) pp., 1-2

55-Marc Lynch, The Rise and Fall of the New Arab Public Sphere, Current History, (Philadelphia: A Journal of Contemporary World Affairs, December 2015) pp., 333-336

56للمزيد حول الوضع بعد مشهد 3 يوليو والتغيير الذي حدث عقبه على الحراك السياسي على الأرض، انظر الآتي:

- عبد الفتاح ماضي، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات، سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، يناير 2016) ص ص 35-36.
- خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

57- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، عام على رئاسة السيسي: أوضاع متدهورة ومعارضة متصاعدة، تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2015، صص3-5.

58على النعماني، حصار العمل الأهلي في مصر: خنق المجال العام، تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 7 مارس 2017، ص ص3-4

- دفتر أحوال، حالات القبض والاستيقاف والاتهام علي خلفية قانون التظاهر خلال ٣ سنوات (نوفمبر٢٠١٣-59سبتمبر٢٠١٦)

60-خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

61- انظر في عمليات القبض على مشرفي صفحات الفيس بوك ، الأخبار الآتية:

- محمد بركات، مصدر أمني: ضبط 5 من مسئولي الصفحات التحريضية بينهم أدمن "تحت الأرض"، منشور بتاريخ 11 أبريل 2017، خبر منشور على جريدة الوطن، متاح على الرابط التالي: https://www.elwatannews.com/news/details/1993344
- وكالة الأنباء أونا، الداخلية: القبض على «أدمن» 21 صفحة على فيسبوك تحرض ضد الشرطة والجيش وتدعو لتظاهرات 25 يناير 2016، منشور بتاريخ 2 ديسمبر 2015، متاح على الرابط التالي: http://onaeg.com/?p=2435558
- مصرس، الفيس بوك أقصر الطرق إلى المعتقل، خبر منشور في جريدة الشعب بتاريخ 7 يونيو 2015، متاح على الرابط التالي:https://www.masress.com/alshaab/214946

62- Alexander Rose, When politics is a Laughing Matter, Policy Review 110,2001. pp. 59-71.

63- Mohamed H. Helmy, and Frerichs, Sabine, Stripping the Boss: The Powerful Role of Humour I the Egyptian Revolution 2011. Integrative psychological and Behavioral Science,2013. 450-481.

64- دينا مندور، السخرية السياسية في أعقاب ثورة 25 يناير: إعادة بناء مجال للتعبير المقاوم، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

65- يس محمد واحمد عبد الحميد حسين،حراك ينخر في جدار الصمت: حالة الحراك الاجتماعي والسياسي في مصر بعد يونية ٢٠١٣، منتدي البدائل العربي،٢٠١٧. ص يص٥-٦.

66- يس محمد واحمد عبد الحميد حسين،المرجع السابق، ص٦.